



PROVISIONAL

A/37/PV.103
22 December 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

حضر حرفياً مؤقت للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقودة بالمعقر، في نيويورك

يوم الثلاثاء، ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

(هنغاريسا)

السيد هولاي

الرئيس :

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار [٣٣] (تابع)

- مسألة ناميبيا : [٣٢] (تابع)

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لнациبيا

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة الرابعة

يتضمن هذا الحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفووية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيمات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza من الحضر .

82-63613/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠المند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع القرار (A/37/I.54)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مثلاً أعلنت في الجلسة العامة صباح الأمس ، سوف تبحث الجمعية أولاً مشروع القرار A/37/I.54 ، المعنون "غزو جنوب افريقيا ليسوتو" ، الذي قدم بالنيابة عن المجموعة الافريقية .
أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية ليقدم مشروع القرار .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : اسمحوا لي أن أقدم بصورة مختصرة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.54 الذي كان لوفد بلادى شرف تقديم نيابة عن المجموعة الافريقية التي أتشرف برئاستها خلال هذا الشهر .
ان مشروع القرار الذى أماننا بتناول مسائل خطيرة من شأنها تهديد الأمن والسلم ليس في منطقة الجنوب الافريقي بل في القارة الافريقية بأسرها . اذ أن النظام العنصري في جنوب افريقيا مع انتهاجه سياسة القهر والاضطهاد ضد المواطنين السود في الداخل ، يمارس سياسة ارهابية وأعمالاً عدوانية مستمرة ضد دول خط المواجهة . ولعل آخر هذه الاعتداءات الوحشية ما تعرضت له عاصمة ليسوتو من غزو وعدوان قام به النظام العنصري في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، مما أدى إلى خسارة كبيرة - خسارة أرواح بريئة من رجال وأطفال ونساء ، وتدمير للممتلكات والمنشآت الحيوية في عاصمة ليسوتو .

ان كل من في هذه القاعة ، يدرك جيداً أن النظام العنصري في جنوب افريقيا ما كان ليجرؤ على ارتكاب أعمال العدوان المستمرة ضد ليسوتو وغيرها من الدول الافريقية المستقلة ، ويتجاهل تماماً قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن ، لولا تأييد ومساندة بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، والنظام الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة ، ان

السيد التريكي ، الجماهيرية العربية —ة الليبيـة —ة

النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وفي فلسطين المحتلة هما وجهان لعملة واحدة . ولا يقل خطر أحد هما عن الآخر ، لأنهما يسعian الى تحقيق غايات واحدة ، ويطبقان سياسة عنصرية ارهابية ضد الشعوب المجاورة . فالكيان الصهيوني العنصري يقوم بتصعيد اعتدائه الارهابية ضد فلسطين والدول العربية المجاورة ، كذلك الحال بالنسبة للنظام الفاشي العنصري فسي بربريتوريا الذى يشن اعتدائه الوحشية المتكررة على دول المواجهة الافريقية التي كان آخرها اعتداء على مملكة ليسوتو وجمهورية موزامبيق ، واستمراره في احتلال أجزاء كبيرة من جمهورية أنغولا . ان مشروع القرار يشير في فقرات الدبياجة الى اعمال العدوان المستمر من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد ليسوتو وغيرها من الدول الافريقية المجاورة ، في تجاهله مستمر القرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ويعبّر عن الحزن للخسارة الفاجعة في الأرواح البشرية ، وما لحق بالمتلكات من أضرار ، والاقتناع بأن التضامن مع ليسوتو سيمكّنها من مواجهة سياسة جنوب افريقيا القائمة على اكراه غيرها على عدم معارضة الفصل العنصري وعلى عدم تقديم المساعدة للأجئين من جنوب افريقيا المناثفين للسياسة العنصرية .

نظراً لطبيعة هذا القرار ، ونظراً للقرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية بخصوص
مارسات جنوب إفريقيا ، فإن المجموعة الأفريقية تناشد جميع الدول دون استثناء ، تأييد هذا
القرار بصورة جماعية ودون اللجوء إلى التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقوم الجمعية الآن بالبت في مشروع القرار

A/37/I.54 . هل تعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت ؟

اعتمد مشروع القرار A/37/I.54 .٣٧ (القرار /١٠١)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين

يرغبون في تعليل موقفهم .

وأذْكُرَ الوفودَ ان مدة تعليل التصويت هي ١٠ دقائق فقط وان كلمات التعليل يجب

أن تلقى من مقاعدِهم .

A/37/PV.103
45

السيد جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أدانت الحكومة البريطانية بوضوح الانتهاكات السافرة لسيادته ليسوتو والخسارة الفادحة في الأرواح نتيجة للهجوم الذي شنته جنوب إفريقيا يوم ٩ كانون الأول / ديسمبر . وبالتالي فقد أيدنا هذا القرار رغم تحفظنا على بعض العبارات المستخدمة في النص وعلى الأجزاء التي تتجاوز القضية المباشرة . وفضلاً عن ذلك ، فإننا نشك في أن الإجراء المختار من شأنه أن يعزز فعالية السياسة الواردة في هذا القرار .

ونحن نلاحظ أن دولة ليسوتو - وهي الدولة العضو المعنية في المقام الأول - قد طلبت عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث هذا الموضوع . وهذا الطلب ، الذي نؤيده تماماً ، قد ورد في رسالة مؤرخة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ من القائم بأعمال بعثة ليسوتو الدائمة . وقد جرت مشاورات منذ وصول وزير خارجية ليسوتو الموقر يوم السبت الماضي للاعداد لاجتماع مجلس الأمن المزمع عقدهاليوم .

إننا نتساءل عما إذا كان هناك أي مقصود من وراء اتخاذ الجمعية العامة لمشروع القرار هذا في نفس الوقت الذي طلب فيه من مجلس الأمن أن يتناول نفس الموضوع ، وهو على وشك القيام بذلك . إن قلقنا تزايد نتيجة لبعض التعليقات المبالغ فيها التي أدلّى بها الممثل الذي قدم مشروع القرار هذا ، والتي تعد و بكثير ما نعتقد أنه لا يرقى بالجمعية العامة في نفس اليوم الذي يتناول فيه مجلس الأمن المسألة بناءً على طلب حكومة ليسوتو . وسوف نعلن رأينا حول مضمون هذه المسألة في المكان المناسب في وقت لاحق من هذا اليوم .

السيد ليفيت (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سوف تتاح لوفدي فرصة في مجلس الأمن للتعبير عن ادانته القوية لغارة جنوب إفريقيا على مملكة ليسوتو . وقد دفعنا موقفنا السياسي إلى أن نصوت لصالح مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة رغم بعض الصياغات الواردة فيه . إن وفد فرنسا يجد أن يعلن أنه عملاً بالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن أعضاء الأمم المتحدة قد عهدوا إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلام والأمن الدولي . ونحن نلاحظ أن الطرف المعنى الرئيسي ، ليسوتو ، قد عهد بهذا الموضوع إلى مجلس الأمن .

السيد باديللا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن يكون معروفاً أن الولايات المتحدة لم تشارك في اعتماد مشروع القرار . ووجهات نظرنا بشأن هذه القضية سوف تعرّض في مجلس الأمن ، الذي يتولى هذا الموضوع الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا بذلك من النظر في

البند ٣٣ من جدول الأعمال .

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة الرابعة

السيد راكز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مسألة ناميبيا

واحدة من أكثر القضايا أهمية في السياسات العالمية التي يتعين على الأمم المتحدة أن تواجهها اليوم . ومن الناحية المبدئية ، فإن عملية تصفيه الاستعمار ينبغي استكمالها وبقايا الاستعمار يجب إزالتها في الجزء الجنوبي من أفريقيا ، ويتعين أن يعطى الاستقلال للشعب الناميبي بصورة عاجلة . وهذا المطلب - كما كان الحال في السنوات الماضية - تم تأكيده من جانب الغالبية الساحقة للوفود في مناقشات اللجنة الرابعة في الدورة الحالية للجمعية العامة ، وقد ذكر أيضاً أن ناميبيا هي أكثر حالات الاستعمار حدة . والمسؤول عنها هو النظام العنصري لجنوب أفريقيا ، الذي له سجل خاص حافل بالسلبيات في تحديه لقرارات الأمم المتحدة وفي نظام الفصل العنصري المتصلب غير الإنساني الذي يطبقه .

ورغم القرارات العديدة للأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١ ، فإن نظام بريتوريا يستمر في الاحتلال غير الشرعي لأراضي ناميبيا . مستخدماً أيها نقطة انطلاق

(السيد راكز، هنغاريا)

في العدوان ضد دول خط المواجهة . وخلال الأعوام الماضية كانت أنغولا أكثر الأهداف تعرضًا للاعتداءات العسكرية التي يشنها النظام العنصري . وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي لم يكن من الممكن ارتكابه دون التعاون والتأييد المقدمين للنظام العنصري من حلفائه الغربيين . أن المصالح الاقتصادية والعسكرية لبعض الدول الغربية في جنوب إفريقيا وناميبيا لاتزال تلعب دوراً حاسماً في سياستها إزاء التسوية السلمية لمسألة ناميبيا . إن التحالف الاستراتيجي المععلن صراحة بين الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا كان واحداً من المصادر الرئيسية التي استخدمها النظام العنصري في سياسته العدوانية والتعنتية .

في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، أخفقت المناقشات المباشرة بين الأطراف المعنية في جنيف بسبب التكتيكات المعطلة التي مارسها نظام بريتوريا . وقد كانت المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية مستعدة لقبول وقف نار فوري وللحصول في محادثات مباشرة . وقد كان هذا دليلاً على المرونة والنية الطيبة لحركة التحرير للتوصل إلى بداية جديدة لعملية تحقيق التسوية التي طال تأخيرها . ولكن الجانب الآخر لم يكن راغباً في الإسهام في تحقيق هذا الهدف . بل على النقيض من ذلك ، فإن ممثلي النظام العنصري وعملاً لهم في ناميبيا بذلوا جهوداً يائسة لعرقلة كل حل لهذه المشكلة .

ان ما يسمى فريق الاتصال لم يكن قادرًا على تحقيق أية نتائج في تسوية مسألة ناميبيا خلال العام المنصرم . وفي بعض الأحيان نشر عن عدم جو التفاوض بغية خلق توقعات مزيفة . والحقيقة هي أن كل هذه المبادرات والمقترنات أخفقت بسبب تعنت النظام العنصري لجذب إفريقيا .

وفيما يتعلق بالمرحلة الحالية من المناقشة ، فإن وفدي قد استنتج من المعلومات المتاحة أن المحادثات الخاصة بمسألة ناميبيا قد وصلت إلى طريق مسدود تماماً . ان العامل الرئيسي في هذا الموقف الحرج هو الربط بين مسألة ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ووفدي يشارك تماماً وجهة نظر الدول الأفريقية التي مقاوماً هذا الرابط لا مبرر له وأنه غير مقبول بتاتاً . ان استقلال ناميبيا لا يمكن أن يرتبط بشروط مسبقة . وجود القوات الكوبية يدخل

في صميم الاختصاص الداخلي لأنغولا ، وهو موضوع اتفاق ثنائي بين حكومتي أنغولا وكوبا .
 ان السبب الذي من أجله طلبت حكومة أنغولا المساعدة كان التهديد المستمر والعدوان
 المسلح ضد أراضيها الذي تشنّه القوات العسكرية للنظام العنصري . وقبل كل شيء
 ينبغي القضاء على ذلك التهديد بتحقيق الانسحاب الكامل للقوات العنصرية
 من ناميبيا .

A/37/PV.103
9-10

تحاول الجمعية العامة في المناقشة الراهنة لمسألة ناميبيا أن تحصل مرة أخرى على أجوبة تلقي الضوء على أسباب فشل الجهود الأخيرة الرامية إلى استقلال هذا الأقليم . ينبغي أن ينصب موضوع استقصائنا أولاً على النوايا الحقيقية لنظام بريتوريا . لقد أصبح واضحًا تماماً أن نظام جنوب إفريقيا يبذل جهوداً يائسة للحيلولة دون التوصل إلى حل يتمشى مع مصالح شعب ناميبيا وفقاً للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وارادة غالبية المجتمع الدولي . إن حكام بريتوريا يريدون فرض تسوية تحافظ على مواقفهم الاستعمارية في ناميبيا .

ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن بريتوريا قد قامت بمحاولة غير مشروعة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، لفرض ما أطلق عليه "تسوية داخلية" لнациبيا بتنظيم ، حملة انتخابات تتعارض مع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ووضع نظام عميل في ويند هووك . ويحاول النظام العنصري مرة أخرى أن يقيم "حكومة مؤقتة" جديدة بالتفاهم مع بعض حلفائه الغربيين . لكن مما يدعو إلى السخرية هذه المرة أن النظام العميل لجنوب إفريقيا المدعو تحالف تيرنفال الديمقراطي يعارض خطة إقامة حكومة مؤقتة قصد بها أن تكون في الواقع بدلاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) أن هذه الخطة ترمي أيضاً إلى استبعاد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، من التسوية .

لقد تدهور الوضع في ناميبيا أكثر مما مضى نتيجة لسياسة نظام الفصل العنصري . وشنّت السلطات العنصرية حملة إرهابية ضد السكان . ووفقاً للتقرير الخاص رقم ١ الصادر عن لجنة المحامين عن الحقوق المدنية بمقتضى القانون ومقرها واشنطن فإن :

"بمقتضى التصريحات المختلفة للمسؤول الإداري في ناميبيا فإن أي ناميبي يشتبه أنه يمثل تهديداً للقانون والنظام من الممكن احتجازه واعتقاله رهن التحقيق لمدة ثلاثة أيام أو أكثر دون أن يحق له الاستعانة باستشارة قانونية . ويصاحب الاحتجاز والاستجواب في أي جزء من ناميبيا الضرب والتهدئة والتجويع والحبس الانفرادي " .

كما هو الحال في جنوب إفريقيا ذاتها ، يسرى ما يسمى بقانون الإرهاب على ناميبيا أيضاً ، في المحاكمes الجارية ضد مناضلي سوابو . وفقاً لهذا التقرير الذي أشرت إليه توا ، كانت هناك بعض الحالات التي أُقيمت فيها على مقاتلي سوابو واعداً دون محاكمة ، وكان من المفترض أن يعاملوا باعتبارهم أسرى حرب وفقاً لاتفاقية جنيف رقم ١٩٤٩ .

ان أعمال الارهاب التي تنفذ ضد الشعب الناميبي من أكثر المؤشرات المشيرة الدالة على التأروف الاجتماعية البالغة القسوة التي يعيش فيها هذا الشعب . وفيما يجاوز التدابير القمعية التي تمارسها السلطات العنصرية ، هناك سمات سلبية أخرى في جميع مناصح الحياة في ناميبيا . فوفقا للأرقام المنصورة في آب / اغسطس ١٩٨١ ، فإن ثلث القوى العاملة في حالة بطاللة كاملة أو مقتنة . كما أن الفقر وسوء التغذية وتأروف المعيشة في مناطق مزدحمة للغاية هي الأسباب الرئيسية لانتشار الأمراض بين السكان السود . وتتركز المرافق الصحية في المناطق الحضرية التي يسكنها البيض غالبا كما أن الخدمة الصحية في ناميبيا تستند إلى اعتبارات العزل العنصري ، وهي غير كافية للسكان السود .

لن تتغير هذه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية طالما ظلت ناميبيا واقعة تحت الاحتلال العسكري غير الشرعي للنظام العنصري في جنوب افريقيا .

لقد أظهر العدوان الأخير الذي قامت به جنوب افريقيا على ليسوتو ، ان الطابع العدوانية للنظام العنصري لم يتغير . يدين وفد بلادى على نحو قاطع هذا العمل العدوانى ضد دولة ذات سيادة ، وهو العدوان الذى أودى بأرواح الأبراء وصعد من حالة التوتر في الجزء الجنوبي من افريقيا . لقد أظهر الاجراء العسكري ضد ليسوتو مرة أخرى الحاجة العاجلة الى اجراء دولي متضامن ضد جنوب افريقيا . ان الجزاءات الالزامية الشاملة هي وحدة الكفيلة باجبار جنوب افريقيا على احترام قواعد القانون الدولي .

وفيما يتعلق بتسوية مسألة ناميبيا أود أن الشخص موقف بلادى كما يلي . من حق الشعب ناميبيا الحصول على الاستقلال وتقرير المصير ؛ وبغية ممارسة هذا الحق ينبغي أن ينسحب نظام جنوب افريقيا العنصري من اقليم ناميبيا فورا . ان ناميبيا هي المسؤولة المباشرة للأمم المتحدة وهذا هو السبب في أن أية محاولة ترمي الى التوصل الى تسوية نهائية بغير مشاركة الأمم المتحدة ينبغي رفضها . ويعتبر تحديد مستقبل النظام السياسي لناميبيا من جانب شعبها ، فليس من حق أحد أن يفرض على الشعب الناميبي حلا من الخارج . ينبغي للأجهزة المنتخبةديمقراطيا أن تحدد المبادئ الدستورية وهيكل الحكومة والمستقبل السياسي للبلاد .

لقد تابع الشعب وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية بتعاطف كبير وتضامن النضال العادل للشعب الناميبي من أجل الاستقلال والسيادة . إننا على ثقة بأن شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو

ممثله الشرعي الوحيد سوف ينتصر في نهاية المطاف قريبا ، وان ناميبيا سوف تتمكن من تبوء مكانها في الأمم المتحدة .

سوف تواصل حكومة بلادى كما فعلت في الماضي تأييدها لحركات التحرر الوطنية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وذلك في نضالها العادل من أجل الاستقلال والسيادة والعدالة الاجتماعية .

السيد عبد المجيد (مصر) : مرة أخرى نناقش مسألة ناميبيا وهي مسألة تتحمل الأمم المتحدة أزاءها مسؤولية خاصة منذ قيام الجمعية العامة بانهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وأعتقد انني لست بحاجة الى تكرار موقف مصر من هذه المشكلة حيث أنه موقف ثابت وقد تم تأكيده أكثر من مرة . فمصر هي الدولة الأولى التي اعترفت بأن سوابو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، كما أن أول مكتب لسوابو قد افتتح بالقاهرة عام ١٩٦٣ . وتقوم مصر بتقديم الدعم السياسي والمادى لشعب ناميبيا بقيادة سوابو في كفاحه العادل ، وتشترك مصر بصفتها عضوا في مجلس ناميبيا للأمم المتحدة في صياغة التوصيات الایجابية للمجلس ، وهنا نود الاشارة بالجهود العظيمة للسفير المحترم لوزاكا رئيس مجلس ناميبيا في توجيهه أنشطة المجلس ومن أجل تبعية الرأى العام العالمي .

ان تطورات المشكلة معروفة للجميع ، فقد احتلت مسألة ناميبيا مكانها في الصدارة من المشاكل السياسية في الحقبة الحالية للعلاقات الدولية ، ولم يخل محفل دولي من مناقشة هذه المسألة ، ولذلك سيد الرئيس ، فاني لن أتعرض لهذه التفاصيل التي يعلمها الجميع ، وإنما أود أن ابرز بعض النقاط التي طرأت منذ اجتماعنا في العام الماضي وهي :

أولاً : اجريت خلال الصيف الماضي مفاوضات بين مجموعة الاتصال الغربية وسايبر ودول المواجهة وجنوب افريقيا من أجل العمل على تطبيق خطة التسوية السلمية ، وقامت مجموعة الاتصال بنشر خطابها بشأن التوصل الى اتفاق خاص بالمبادئ الدستورية . وقد أدى ذلك بالأمين العام الى أن يذكر في تقريره وجود بعض الدلالات على امكانية التوصل الى حل لمسألة ناميبيا . وغمت المجتمع الدولي موجة من التفاؤل بأن الحل السلمي وشيك التحقيق وبات المجتمع الدولي يتربّب اعلان التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار ويد " تنفيذ مراحل التسوية السلمية . بينما فوجئنا جميعاً بمناورة تكتيكية من جنوب افريقيا من أجل ادامة احتلالها لناميبيا واقامة نظام عميق لها فيها حيث طالبت بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط للتوصّل الى حل سلمي لمسألة ناميبيا . ثانياً : لقد رفض رئيس دولة المواجهة في اجتماعهم يوم ٤ ايلول / سبتمبر الماضي في لوساكا جميع المحاولات التي ترمي الى الربط بين تحقيق استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية . وقد أكدوا ان محاولات الرجد هذه تتنافى مع نص وروح قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) بخطة التسوية السلمية لناميبيا .

بل أكثر من ذلك ، لقد أوضح وزير خارجية فرنسا في تصريحاته في دار السلام ونيروبي ، وكما نعلم فإن فرنسا احدى دول مجموعة الاتصال الغربية ، رفض بلاده للربط بين حل مسألة ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وهنا نود الاشارة بموقف الحكومة الفرنسية من هذه المسألة . ثالثاً : بالرغم من أن سايبر ، لحكمة وسياسة قادتها ، قد اتخذت موقفاً معتدلاً أثنااء المفاوضات وتركـت لجنوب افريقيا حرية اختيار الاسلوب الانتخابي فإن جنوب افريقيا منذ انتهاء المفاوضات في الصيف الماضي لم تقرر حتى الان النظام الانتخابي الذي تفضلـه .

بل أكثر من ذلك ازداد صلف وتعنت النظام العنصري ومناوراته واستمراره في تنفيذ مخططاته لاستئناف مصادر ناميبيا وتدعمـن نظام عميقـة في الـإقليم تضمن له استمرار السيطرة ، علاوة على أنه لم يكـف عن أعمال العنـد وان ضد دولة المواجهة خاصة أنغولا وموزامبـيق .

وامحـانا في السخـرية والـاستهـزاء بالـمجتمع الدـولي ، قـام النـظام العـنصـري الـبغـيـض عـشـيـة موافـقة الجـمـعـيـة العـامـة عـلـى بـعـض القرـارات الـتي تـرمـي إلـى القـضاـء عـلـى سيـاسـة الفـصل العـنصـري ، بـارـتكـاب عـدـوان وـحـشـي عـلـى عـاصـمة ليـسوـتو وهـي دـولـة اـفـرـيقـيـة مـسـتـقـلـة بـحـجـة القـضاـء عـلـى أـعـضاـء مـنـ المـجـلـسـ الوـطـنـي الـافـرـيقـيـ .

ان حكومة وشعب جمهورية مصر العربية تدين هذا العدوان الالانساني ونطالب المجتمع الدولي باتخاذ الاجراءات الضرورية والرادعة لصلف النظام العنصري وتعنته وعربته الد ولية .

رابعاً : لقد أصبحت حقيقة لا تقبل الشك واضحة للعيان وهي ان استمرار تعاون بعض الدول مع جنوب افريقيا يشجعها على الاستهراء بقرارات الأمم المتحدة وتحدى الارادة الدولية .

ولكن ، اذا كانت هذه هي المعاصر الأساسية للتآمرات الأخيرة المشكلة ، فما الذي يجب عمله حتى يمكننا التوصل الى حل سلمي ؟

يرى وقد مصر أهمية اتخاذ الخطوات التالية :

أولاً : ضرورة استمرار مجموعة الاتصال في جهودها من أجل بدء تنفيذ خطة التسوية السلمية طبقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) على أساس أنها الخطة الشرعية الوحيدة والمتبولة دولياً للتوصيل إلى تسوية سلمية مسع ضرورة تنفيذها بأكملها دون تعديل أو تغيير واتمام ذلك في إطار زمني محدد .

ثانياً : وحتى تكون جهود مجموعة الاتصال شمرة ، نتوجه بنداء إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تعيد النظر في سياسة "العلاقة البناءة" "Constructive Engagement" ازاء جنوب افريقيا ، حيث أنها لم تشر شيئاً حتى الآن ولن تشر في المستقبل ، بل يستخد منها نظام بريريوريا من أجل كسب الوقت والاستمرار في تنفيذ سياساته الاستعمارية في ناميبيا وسياساته غير الإنسانية في جنوب افريقيا .

اننا نتوجه بهذا النداء للولايات المتحدة حتى يتحقق استقلال ناميبيا في أقرب فرصة ، مبزيين ان ما تخشاه قد اثبتت التجربة عدم تحققه ، حيث أن الشعوب الافريقية لم تعد تتكتف بالشعارات وإنما ترغب في تكريس جهودها من أجل التنمية الحقيقية .

ثالثاً : ان جنوب افريقيا لن تخضع طواعية لراداة المجتمع الدولي ، ولذلك يجب فرض العقوبات الالزامية ، ولا بد من أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته ، ويجب على بعض الدول الدائمة في المجلس عدم معارضة فرض العقوبات .

نؤكد هذا حتى تحافظ الأمم المتحدة على هيبتها وجودها ، وحتى لا يجعل استهراء جنوب افريقيا بقرارات المنظمة الخطوة الأولى لبداية النهاية لمنظمة الأمم المتحدة ، ونطالب جميع الدول التي سبق ان وافقت على القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بفرض العقوبات بأن تقوم اختيارياً بفرض العقوبات على جنوب افريقيا حتى تترجم بياناتها البلاغية بتأييد شعب ناميبيا بإجراءات عملية .

رابعا : يجب أن يعلم الجميع ان سوابو والدول الأفريقية قد اتخذت مواقف معتمدة حتى الآن في المفاوضات رغبة منها في تحقيق تسوية سلمية ، ولكن قارب صبرها النفاذ ، ولا يمكن لها الاستمرار في مفاوضات لا نهاية لها .

ولذا ، وحتى تتحقق التسوية السلمية ، لا خيار لسوابو الا تكثيف كفاحها ، وهنا نعيّد تأكيد التزامنا باستمرارنا في تقديم العون المادي للشعب الناميبي بقيادة سوابو حتى يتحقق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

وفي هذا المجال ، يود وفد مصر أن يشير إلى أن حكومة مصر قد أعلنت عن مساهمة نقدية إضافية لصالح الأمم المتحدة لناميبيا ومساهمة عينية لسوابو خلال زيارة السيد المفوض العام للأمم المتحدة لناميبيا للقاهرة في الشهر الماضي .

ان الموقف في الجنوب الأفريقي حرج للغاية ويهدد بانفجار دموي تتجاوز حدوده القارة الأفريقية . هذا الموقف دعى رجلاً ذات مكانة دولية هو روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأميركي الأسبق والرئيس السابق للبنك الدولي ، أن يتحدث عن الاطار الزمني لهذا الانفجار متوقعاً أن يكون في خلال فترة من ١٠ إلى ٢٠ عاماً .

بل لتفاقم الموقف يتوقع الرئيس كاوندا وهو يعيش في مركز الأحداث أن يتم هذا الانفجار الدموي خلال ثلاثة أو أربع سنوات .

على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته الآن قبل فوات الآوان .

السيد لينغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : ان ناميبيا هي البلد الوحيد الذي لا يزال في القارة الأفريقية لم يحقق استقلاله بعد . ان استقلال ناميبيا يعتبر مشكلة تحتاج إلى حل في الكفاح من أجل تصفية الاستعمار ليس فقط في أفريقيا ولكن في العالم . إنها مشكلة دولية هامة تشغّل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كثيراً .

لقد مر أكثر من عام منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة المكررة لمسألة ناميبيا . ومع ذلك ، لا تزال ناميبيا حتى الآن تحت الحكم غير الشرعي لنظام جنوب إفريقيا الاستعماري وما زال شعبها يعيش في ظروف تام . إن سياسات العنصرية ، والاستعمار ، والعدوان والتوسيع التي تتبعها بريتوريا في عناصر تشكيلاً تهدىء متزايد الخطورة لسلم وأمن الجنوب الإفريقي . وهذا الموقف الخطير لا بد أن يسبب القلق البالغ بين جميع البلدان والشعوب المحبة للسلام والمساندة للعدالة .

وحاولت سلطات جنوب إفريقيا بكل وسيلة ممكنة ، للابقاء على حكمها العنصري الرجعي ومصالحها الاستعمارية ، عرقلة تحقيق استقلال ناميبيا . وقد قالت صراحة بتحدى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٦٦ بانها "ولاية جنوب إفريقيا على ناميبيا . وقد رفضت ، عن طريق اثارة مسائل عرضية واختلاف مختلف الأعذار مرارا ، تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ المتعلقات بإجراء انتخابات حرة تحت رقابة وشراف الأمم المتحدة وبحلقة استقلال ناميبيا . وفي نفس الوقت ، صعدت من جهودها لتعزيز قوى موالية لجنوب إفريقيا في ناميبيا ، وأنشأت قوات مسلحة وقوات أمن عatile ، ودفعت بما يسمى "التسوية الداخلية" وسياسة البانتوستانات . وحتى الآن ففي الشانينات لا تزال سلطات جنوب إفريقيا تتمسك باحتلالها غير الشرعي لناميبيا وتواصل انتهاج العنصرية البربرية والسيطرة الاستعمارية . وتقوم بشكل محموم بتهديد العوارد الطبيعية لهذه الأرضي ، وتستغل السكان المحليين بوحشية ، وتقع حركة التحرير الوطنية بقسوة وتنزع بعدها كبير من المواطنين في السجون . وعلاوة على ذلك ، استخدمت السلطات الرجعية في جنوب إفريقيا ناميبيا الخاضعة لاحتلالها غير الشرعي كقاعدة تتفقد منها استفزازاتها العسكرية للألاقافية وتعذيباتها المسلحة ضد البلدان المجاورة مثل أنغولا ، وزامبيا ، وبوتيسوانا . وخلال العام الماضي قامت قوات جنوب إفريقيا مارا بغزو أنغولا ، حيث تفلغللت في ذلك البلد وذبحت اللاجئين الأنفاليين والناميبيين ب الوحشية . كما قامت بريتوريا بتنفيذ التهديد بالقوة وأنشطة تخريبية ضد موزامبيق وزيمبابوي . ومنذ بضعة أيام ، قامت قوات جنوب إفريقيا بغزو متعمد للمستوطنة ، فقتلت الأقباء من أهل هذا البلد وكذلك اللاجئين من جنوب إفريقيا . وتظهر حقيقة عديدة أن سلطات

جنوب افريقيا ليست نقط العقبة الرئيسية أمام استقلال ناميبيا ولكنها تشكل أيضا التهديد الرئيسي للسلم والأمن في الجنوب الافريقي .

ولابد من الاشارة أيضا الى ان الولايات المتحدة، من أجل الحفاظ على مصالحها المقنعة، ما ببرحت تعتمد جنوب افريقيا حليقا وزودتها بالمساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وغيرها ، وبهذا تضخمت وحشية بريتوريا وصلفها الرجعي . ومنذ فترة ، تحاول الولايات المتحدة وجنوب افريقيا خلق عقبة جديدة أمام استقلال ناميبيا بمعطاليتها بالربط بين هذه المسألة وانسحاب القوات الأجنبية من أنغولا . وانه من الطبيعي ان يرفض شعب ناميبيا وأنغولا على نحو قاطع هذا الشرط الغريب . كما رفض البيان الختامي لمؤتمر القمة لدول الخط الأول الافريقي الذي عقد في لوساكا في ٤ أيلول / سبتمبر من هذا العام هذا الطلب غير المعقول بعبارات واضحة . وكل هذه المواقف العارلة قد كسبت تعاطف وتأييد عدد كبير من البلدان والشعوب الافريقية . ومنذ وقت ليس ببعيد قام واحد وثلاثون من الزعماء الافريقيين باصدار اعلان في طرابلس أدانوا فيه محاولة "الربط" هذه . وقد أشار الاعلان ان الاصرار على مثل هذه المحاولات يمكن ان يؤدي الى تأخير عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا . ان حكومة الصين وشعبها يؤيدان هذا الموقف الراسخ والعادل لشعب ناميبيا والبلدان الافريقية الأخرى .

ومهما تكن محاولة سلطات جنوب افريقيا رد عقارب الساعة الى الوراء ، فان التيار التاريخي لنضال شعب ناميبيا من أجل التحرر الوطني لا يمكن مقاومته . ولقد خاض شعب ناميبيا المظلوم ، بزعامة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) وبالدعم القوى من دول الخط الأول ، كانوا شجاعا عنيدا ضد الاستعماريين من جنوب افريقيا . وخلال السنوات الأخيرة ، وبينما سعت سوابو بجدية الى تحقيق تسوية تناوضية ، فإنها قد شددت أيضا من كفاحهاسلح من أجل مقاومة القمع الدموي من بريتوريا . وقد شنت ، بمشاركة نشطة ودعم من شعب ناميبيا ، هجمات على قواعد جنوب افريقيا العسكرية في ناميبيا ، حيث وجهت ضربات قوية ضد القوات الاستعمارية . ويقوم شعب ناميبيا بالزحف قدما على طريق النصر . ونحن مقنعون ان شعب ناميبيا الذي له تراث مجيد في النضال ، سوف يسحق بالتأكيد النير الاستعماري البغيض ويفوز باستقلاله الوطني وحريته .

وعلى مدى العام الماضي ، قام مجلس الأمم المتحدة ل nämibia ، بالرئاسة المبارزة للسفير بول لوساكا من زامبيا ، بالكثير من العمل الذي ساهم في تعزيز دعم المجتمع الدولي لكافح شعب ناميبيا . ويبدو وفد الصين أن يعرب عن تقديره للمجلس ، وسنواصل دعمنا النشط لأنشطة المجلس وشاركتنا النشطة فيها .

ان حکومہ وشعب الصين مابرحا یدھن بشدۃ السیاسات العنصریة لجنوب افریقیا
واحتلالها غیر الشرعی لنامیبیا ، وکذلک عدوانها وتخریبها ضد دول الخط الأول . ونحن نعارض کل
القوى الخارجیة التي تتدخل في قضیة التحرر الوطنی لشعب نامیبیا والتي تقوم بتخریب هذه القضية .
وندعو الى تنفیذ صارم لحظر الأسلحة ضد جنوب افریقیا واعتماد جزاً فعالاً جديداً ضدھم
لا جبارها على تنفیذ کل قرارات الأمم المتحدة وخططها بشأن نامیبیا ولتمكن نامیبیا من تحقيق
الاستقلال الحقیقی في موعد مبگر وفقاً لرغبات شعبها . ان حکومہ وشعب الصين سیؤیدان ، كما
فعلاً دائماً ، بكل حزم شعب نامیبیا في کفاحه ضد حکم جنوب افریقیا الاستعماری ومن أجل التحرر
الوطني والاستقلال ، وسيؤیدان جميع جهود سوابو ودول الخط الأول للتعجیل باستقلال نامیبیا .
ونحن نؤید المؤتمر الدولي تأییداً لکفاح الشعب النامیبی من أجل الاستقلال الذي سیعقد فی
باریس فی نیسان / ابریل القادم ونرجو له النجاح .

واننا على اقتطاع راسخ ان شعب ناميبيا سيمكن بالتأكيد ، بدعم افريقيا والمجتمع الدولي كل ، وبالثابرة في كفاحه وبالتقدم من نصر الى نصر ، من سحق آخر نظام عنصري متبق في افريقيا ومن تحقيق هدف التحرر والاستقلال الوطني المقدس مما يسمى في اتمام تحرير القارة الافريقية كلها .

السيد سفتوكف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد انقضت ستة عشر عاماً منذ أن قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢١٤٥ (٢١-٢١) للدورة الحادية والعشرين ، أن تعلق ولاية جنوب إفريقيا على أقيم ناميبيا الدولي ، وطلبت من نظام بريتوريا أن يسحب من هذا الأقيم . ومنذ ذلك الحين ، شهد العالم تحرر جميع الأقاليم المستعمرة تقريباً على نطاق القارة الإفريقية . ومع ذلك ، لا يزال شعب ناميبيا ، بالرغم من نضاله الطويل لمارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، يعاني من نير الاحتلال غير المشروع للدولة العنصرية . ويرفض نظام الفصل العنصري ، في ازدرا للبعد ، من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ورغم استنكار الرأي العام العالمي ، أن يسحب من الأقيم .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد اتخذ هذا النظام إجراءً يرمي إلى تعزيز وجوده هناك ، ويقوم بتكتيف عمليات القمع ضد المناضلين الناميبيين ويمد نطاق سياسته العدوانية ضد الدول الإفريقية المستنة .

إن النضال من أجل تحرير ناميبيا يمر بمرحلة نهائية حاسمة . وبالرغم من أن البلد قد تحول إلى ثكنة عسكرية حقيقة ورغم عن أعمال السجن والارهاب ، يعلمنا التاريخ أن شعباً يحارب من أجل حرية لا يمكن أن يُهرّم مطلقاً . وعن مر الأعوام الخمسة المطاغية انخرطت جنوب إفريقيا في مناورات مشينة ترمي إلى استمرار سيطرتها على هذا الأقيم ، مدمرة كل تأييد دولي للتمثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ؛ المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفرية ، وتخلق بذلك الظروف الالزامية للتوصل إلى حل المشكلة في إطار "الاستعمار الجديد" . ولقد حظيت بريتوريا — في مختلف انشطتها — بالدعم التام من جانب شركائها الغربيين ، وقد كان أول دافع أساسى عنها ، هو الولايات المتحدة الأمريكية . لقد كشفت هذه الجمعية نطاق هذا الدعم في مناسبات عديدة . وللهذا التعاون بين جنوب إفريقيا وشركائها الغربيين جذوراً اقتصادية وسياسية عميقة . إن الثروة الطبيعية لنامبىا وجنوب إفريقيا ، بما فيها مستودعات المواد الاستراتيجية ؛ واستغلال وتسخير السكان الأفارقة المحليين ، في العمل ، والشروط "الخاصة" التي تتيحها قوانين الفصل العنصري إنما تجذب رأس المال الغربي بطريقة لا يمكن مقاومتها . فهناك أكثر من ٣٠٠٠ شركة متعددة الجنسية تعمل في جنوب إفريقيا ، وبعض من أهم فروع الاقتصاد ، يحكمها رأس المال الأمريكي والبريطاني . وفي ناميبيا ذاتها تقوم أكثر من مائتي شركة من الشركات الغربية وشركات جنوب إفريقيا بتنمية المصادر

الطبيعية لهذا البلد ، انتهاكاً للمرسوم رقم ١ للمجلس ناميبيا ، وهو السلطة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن الادارة في ناميبيا حتى حصلتها على الاستقلال ، و انتهاكاً للقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ، والمؤتمرات الدولية ، وغيرها من محافل منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز .

و بالرغم من المزاعم الدعائية التي تشير الى الدور الريادي للمزعوم الذي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسية وعن بعض " مدونات السلوك " التي تزعم أنها تتبعها ، فما لا شك فيه أن رأس المال الغربي . قد ادرج في نظام الفصل العنصري ويحمل على الوجه الأكمل تشياً مع هذا النظام في ناميبيا وجنوب أفريقيا . ومن الواضح تماماً أن رأس المال هذا ، انتا يستفيد استفادة تامة من " المزايا " التي يوفرها هذا النظام . فالأجور وظروف الإسكان والخدمات الصحية التي تقدم للعاملين الا فارقة المعلقين لا يمكن مقارنتها ب تلك التي تقدم للعمال البيض .

ولقد كان لأنشطة الشركات المتعددة الجنسية في ناميبيا ، أثراً سلباً على اقتصاد هذا البلد . لكن ليس رأس المال الخاص وحده هو الذي يرغب في استعمار نهب الثروة الطبيعية للأقليم . ولقد أغرى المجتمع الدولي في مناسبات عديدة عن قلقه العميق اذاً التعاون الخطير في الميدان النووي بين بعض البلدان الغربية وجنوب أفريقيا ، وهذا التعاون يقوم أساساً على استغلال مناجم اليورانيوم الناميبي ، وقد نجم عنه بالفشل – وفقاً لاستنتاجات الخبراء – منح بريتوريا القدرة النووية . ان الآثار المحتملة لهذا التعاون ، على السلم والأمن الدوليين مشيرة لازداج بصفة خاصة ، بسبب الطابع العدوانية لهذا النظام العنصري . وبالرغم من إدارة الجمعية العامة ، وبالرغم من مناشداتها لوقف هذا التعاون ، لا يزال هذا التعاون مستمراً حتى اليوم .

لقد شهدنا في تلك الأعوام القليلة الماضية استمرار الجهود الاستعمارية الرامية إلى عرقية تنفيذ خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن رقم (٤٣٥) (١٩٧٨) . وقد ظهرت هذا العام سيناريو جديد لتخريب هذه الخطة . فبعد مناخ للتفاوض ، الذي يبشر بحل فوري لمشكلة ناميبيا على لثر التنازلات الكبرى المزعومة من جانب جنوب أفريقيا ، برزت ظروف جديدة لا علاقة لها بقرار مجلس الأمن رقم (٤٣٥) (١٩٧٨) ، ألا وهي انسحاب القوات الكورية من جمهورية انغولا الشعبية ، ان ايجاد رابطة بين منح الاستقلال لناميبيا ، ووجود القوات الكورية ، التي توجد في الأرض

الانفولية بناً على دعوة من الحكومة الشرعية لذاك البلد ، ليس سوى محاولة أخرى جديدة لاستمرار السيطرة الاستعمارية على ناميبيا كجزء من استراتيجية استعمارية شاملة .
لقد علم العالم باستهجان شديد ، منذ بضعة أيام مضت ، بارتكاب عنصريو بريتوريا لجريمة جديدة ، ألا وهي الهجوم الذي لين له ما يبرره على ليسوتو ، ذلك الهجوم الذي راح ضحيته المدنيون بما فيهم النساء والأطفال .

وتدين جمهورية بلغاريا الشعبية بشدة السياسات العدوانية لجنوب إفريقيا ، وتتضرع على الوقوف الغوري للغارات العسكرية على البلدان الأفريقية المستقلة والمحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار حكوماتها . وتعتقد بلادى أن أية محاولة لربط سؤال منع الاستقلال لнациبيا بمسألة انسحاب القوات الكورية من انغولا يجب أن تُرفَض بحسم . ويكون الطريق الوحيد لاستقلال ناميبيا في الانسحاب غير المشروع لنظام الفصل العنصري غير المشروع وأجراء انتخابات حرة تحت رعاية الأمم المتحدة . ويجب أن ترغم بريتوريا على الالتزام بقرارات هذه المنظمة العالمية بشأن هذا الموضوع وذلك بتطبيق تدابير الرزام ضد ها وفقاً للفضل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .
وستواصل بلادى في المستقبل تقديم دعمها في أشكال عديدة للميثاق الشعري الوحيدة لشعب ناميبيا ، سوابو ، في نضاله العادل من أجل الحرية والاستقلال . وستواصل جمهورية بلغاريا الشعبية بنشاط ، بوصفها عضواً في مجلس الأمم المتحدة لнациبيا ، الاضطلاع بولايتها ، وتود أن تعرب عن تأييدها لتمرير المجلس المطروح على هذه الدورة .

السيد اوت (الجمهورية الديموقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان التسوية العادلة والمدروسة لمسألة ناميبيا تعد من أكثر سهام الأمم المتحدة الحاجة . ان هذه المهمة لا يمكن ارجاؤها ، خاصة وانها تشكل عنصرا حيويا من أجل اقامة السلم والأمن في الجنوب الأفريقي والسلم العالمي بصفة عامة .

ونظرا لأن القائم ناميبيا هو سلطة مباشرة للأمم المتحدة ، فقد أصبح اتخاذ التدابير القوية أمرا ضروريا للغاية ، تشمل هذه التوصل إلى تفاهم بشأن الخطوات اللازمة ، التي ينبغي اتخاذها للتنفيذ الفوري غير المشروط للقرار ٤٣٥ (٩٢٨) ، بالإضافة إلى الرفض القاطع لكل محاولة لا رجاء حصول ناميبيا على الاستقلال واستبعاد الأمم المتحدة من عملية التفاوض بوضع العراقيل الجديدة المحيطة .

لقد تفاقمت الأوضاع الراهنة في الجنوب الأفريقي بشكل خطير ، وذلك بسبب ظاهر الدول الأفريقية مع نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا . وتوضح الحقائق أن تلك المعاشرة توجه ضد حركة التحرر الوطني في أفريقيا ضد التنمية المستقلة التقدمية للدول الأفريقية الحرة . ومنذ منتصف هذا العام وبريتوريا تصعد عدد وانها من القائم ناميبيا المحتل بصورة غير شرعية ضد جمهورية انغولا الشعبية . كما تقوم العصابات التي يمولها النظام العنصري بارتكاب أعمال الارهاب والتخريب في موزامبيق . ونستمع الآن إلى أنسا تدعو للحق ، تتمثل في أن جنوب أفريقيا تحشد قواتها على حدود موزامبيق .

وقد قام جنود أفريقيا بطريقة متكررة بغزو كل من زامبيا وزيمبابوي وغيرهما من الدول الأفريقية ، والاعتداء الأخير على ليسوتو وهو ظاهرة أخرى لسياسة نظام الفصل العنصري القديمة المتسللة في العدوان وزعزعة استقلال الدول الأفريقية المجاورة .

ان تهديد السلم والأمن الدوليين ، الذي ينبع من سياسة بريتوريا العدوانية قد بلغ درجة خطيرة للغاية .

لقد كررت الجمهورية الديموقراطية الالمانية دعوتها لا يلا الا هتم للمخاطر التي يتعرض لها السلم في المنطقة وفي العالم كل ، والتي يثيرها نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا وسياساته الارهابية في الداخل وعدوانه على الدول الأخرى . وقد تأكيد مارا وتكرارا أن بريتوريا يمكنها متابعة

**(السيد اوت ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)**

هذه السياسة بفضل الدعم السياسي والاقتصادي والطموح الواسع من الدول الامبرالية، ان اولئك الذين قدوا لجنوب افريقيا منظومات الاسلحة، والأموال التي تمول سياساتها العدوانية، والذين اعترضوا على قرارات الأمم المتحدة التي تدين جنوب افريقيا، وطالبت بوضع حد لدعم دولة الفصل العنصري، يجب ألا يسكنوا دموع التطايس ازاً المجازرة الأخيرة، انها ليست مجرد صدفة، ان تصعيد سياسة بريطانيا العدوانية ومحاولات زعزعة الاستقرار تترا من مع تصعيد اسلوب المواجهة الذي تتبعه أشد قوى الاستعمار ميلاً الى العدوان.

ومن الواضح أن جنوب افريقيا تشجعها دول منظمة حلف شمال الأطلسي لاتباع مثل هذه السياسة، ولم يكن هذا مجرد صدفة، ان قيام الشركات عبر الوطنية بنهب الموارد البشرية والطبيعية في ناميبيا، يجعلها تحقق أرباحاً ضخمة، ان رفض بعض الدول بشكل مستمر توفير معلومات المركزالأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية بشأن أنشطة شركاتها في ناميبيا، يوضح ما ينبغي أن نعلمه عن الرسالة الاجتماعية المزعومة لهذه الشركات، تحصل الولايات المتحدة من ناميبيا على نسبة ٩٨ في المائة من الكرويلت، و ٨٠ في المائة من البلاتين، و ١٠٠ في المائة من الماس الصناعي، و ٥٨ في المائة من اليورانيوم، وعلى غير ذلك من المواد الخام الاستراتيجية الهامة.

ان استثمارات المصارف الامريكية المباشرة في جنوب افريقيا تبلغ حالياً ٢ بليون دولار أمريكي، و ٥٣ من ٨٨ شركة عبر وطنية تابعة للدول الامبرالية والعاملة في ناميبيا، توجد مقارها في دول ما يسمى بفريق الاتصال التي تتناظا هرفي السنوات الماضية بالاهتمام ببلوغ ناميبيا الاستقلال العاجز، ان ما ينبغي ان نعطيه من وزن لهذه الاعلانات، قد تبين بخلاف المعالم في الاونة الأخيرة عند ما اعترفت الولايات المتحدة الامريكية صراحة بمشاركة لنظام الفصل العنصري، وهذه المشاركة هي التي تسخن للعنصررين بوضع العرقلة الجديدة التي ترجون بلوغ ناميبيا لاستقلالها الى ما لا نهاية.

يرتبط تاريخ الأمم المتحدة ارتباطاً وثيقاً بالجهود التي تبذل لأعطى حق شعب ناميبيا في تقرير المصير، وقد شهد هذا التاريخ مناورات امبرالية لمنع تلك الدولة من بلوغ استقلالها، ولتأكيد جنوب افريقيا علينا وفي الخفاً في تكريس حكم الارهاب، والآن تبذل محاولة لربط تسوية سألة ناميبيا بسائل آخر لا تمت بأية صلة لهذه المشكلة، لأنها تقع كلياً ضد ولاية دول ذات سيادة، ومن الملائم أن نذكر ان مجلس الأمن قد اعتمد في قراريه (٣٨٥) (١٩٢٦)، و(٤٣٥) (١٩٢٨) مقررات واضحة بالنسبة لتسوية سألة ناميبيا، ومن الضروري أن تؤكد من جديد ان دول المواجهة

(السيد اوت و الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

و حركات التحرر الوطنية قد بذلت كل ما في وسعها لترجمة هذه المقررات الى حقيقة لم تتحقق . وقد فشلت مع ذلك ، جميع الجهود التي بذلت حتى الان نتيجة للمناورات التي قامت بها جنوب افريقيا و معاونها الا ميليون والتي ترمي الى حرمان شعب ناميبيا من استقلاله ومن حقه في تقرير المصير . وينبغي أن تحمل منظمتنا سؤوليتها في وضع حد لهذه المؤمرات الخطيرة .

ينبغي للجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ان تؤكد من جديد على ما يلي : من الضروري تنفيذ حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، والرفض القاطع لجميع المحاولات التي تهدى لوضع المزيد من العراقيل امام نيل الاستقلال . ومن الضروري زيادة دعم شعب ناميبيا الذي يكافح تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفرية مثله الشرعي الوحيد . ومن الضروري أن تنفذ بشكل كامل وفورى و حقيقي جميع قرارات منظمة الأمم المتحدة ، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم (٤٣٥) (١٩٧٨) ، فيما يتعلق بنا米بيا . من الضروري كذلك ازالة الخطر المحدق الذى تضعه جنوب افريقيا امام السلم والأمن الدوليين . ويجب على مجلس الأمن أن يفرض الجزاءات الالزامية وفقاً للفصل السابع من الميثاق . ويجب وضع نهاية لأى تعاون مع جنوب افريقيا . ويتضمن هذا مع سؤوليتنا تجاه شعب ناميبيا ، ومع سؤوليتنا تجاه السلم .

(السيد أوت ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترتبط بأواصر التضامن مع كفاح الشعب الناميبي تحت قيادة حركة التحريرية الوطنية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وهي تدين بكل قوّة محاولات زعزعة الاستقرار وأعمال العدوان التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا للفصل العنصري ضد الدول الافريقية ذات السيادة وبصفة خاصة جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية وملكة ليسوتو . وهي تطالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العدوان من جانب نظام الفصل العنصري والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشعب الناميبي ووضع حد لسياسة الفصل العنصري . وهي تهت على وقف أي دعم لمريتوريا وفرض العقوبات على الدولة العنصرية . وقد أيدت الجمهورية الديمقراطية الالمانية دائماً الشعب الافريقي في كفاحه من أجل الاستقلال والتقدم الاجتماعي . وهي تقدم تأكيداً قوياً مجددًا لشعوب وحركات التحرر في جنوب افريقيا للتضامنها الثابت معها .

السيد نيسبيوري (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مضت ستة عشر

عاماً منذ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (٢١ - ٢١) الذي وضع نهاية لولاية جنوب افريقيا التي كانت تمارسها على ما كان يسمى بجنوب غربي افريقيا . ان جنوب افريقيا ما تزال تتحدى هذا القرار وما تزال تحظى بهذا الاقليم رغم المحاولات الكثيرة لوضع نهاية لهذا الموقف غير الشرعي . وفي بداية عام ١٩٧٢ عندما شكلت خمس دول أعضاء في مجلس الأمن فريق الاتصال وقامت بمبادرة للتوصل الى حل وفقاً للخطوط الموجودة في قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٦٦) كان يبدو أن هناك خطة محددة لبلوغ الاستقلال الذي طال انتظاره لناميبيا .

لكن السلسلة المتتابعة من التقدم والنكسات علمتنا ان هذه القضية غاية من التعقيد ، وان هناك الكثير من العقبات الواجب تجاوزها قبل التوصل الى حلها . ومع ذلك ، فإن اليابان تؤيد بحزم جهود فريق الاتصال ، واننا على ثقة من أن جهوده مع جهود دول خط المواجهة وجهود هذه المنظمة ككل ، سيكون لها يوماً ما نتيجتها بالنسبة الى تحقيق استقلال ناميبيا .

ان ما تحتاجه في المقام الاول هو ان تبرز الأطراف المعنية قدرًا من الثقة المتبادلة والتسامح . ولقد علمنا باهتمام بالغ من التقارير الأخيرة أن هناك محادثات مباشرة على أعلى مستوى بين دولتين من الأطراف المعنية . وبحدودنا الأمل في أن هذا التطور سيؤدي الى حل احدى المصاعب الحادة لتحقيق استقلال ناميبيا .

(السيد نيسسيوري ، اليابان)

ان وفد بلادى يشجع كل الأطراف المعنية الوثيقة الصلة في أن تجدد جهودها من أجل الخروج من نقطة الجمود الحالية حتى يمكن تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٢٨) ، الذى يضع الأساس لاستقلال ناميبيا ، دون ابطاء .

ان حكومة اليابان من جانبها قد تعاونت بأحسن الأساليب مع جهود المجتمع الدولى ، وأود أن أكرر بعض التدابير التي اتخذتها في هذا الصدد .

أولا ، استجابة للعديد من القرارات الصادرة من الجمعية العامة في عام ١٩٦٩ ، فإن اليابان حظرت الاستثمارات المباشرة في ناميبيا من قبل الشركات الوطنية أو الشركات التي تعمت ولا يتها وواصلت هذا الحظر . وليس هناك ياباني واحد يسمى في إدارة أى مشروع في ناميبيا .

ثانيا ، ان حكومة اليابان قد استوعت انتهاء كل الشركات اليابانية المعنية الى المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لナамиبيا في عام ١٩٢٤ ، بنشره في احدى النشرات الرسمية التجارية في اليابان . وفضلا عن هذا فإنه لا يوجد أى وطني ياباني أو شركة يابانية لها امتياز للتعدين في ناميبيا ، كما أنها لا تستورد أى يورانيوم من ناميبيا . ان حكومتي قد رحبت بقدوم خبير من مجلس ناميبيا لمراقبة تنفيذ المرسوم رقم ١ ، ونحن نعتقد ان النتائج التي سيتوصل إليها سوف تبرز هذه الأمور مرة أخرى مدى التدابير التي اتخذتها اليابان في هذا الصدد .

ثالثا ، فيما يتعلق بتأييدنا لشعب ناميبيا ، فإن اليابان قدّمت تبرعات طوعية لصندوق الأمم المتحدة لـ ناميبيا ، ومتحف الأمم المتحدة لـ ناميبيا ، وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريسي للجنوب الإفريقي . ونظرا للأهمية البالغة لتطوير الموارد الإنسانية استعدادا للاستقلال ، فإن حكومتي ستواصل التوسع في تعاونها مع هذه البرامج .

رابعا ، ان حكومتي قد نشرت على نطاق واسع مسألة ناميبيا بمناسبة الاحتفال بيوم ناميبيا في آب / أغسطس الماضي . فضلا عن رسالة من وزير الخارجية إلى رئيس مجلس ناميبيا ، فإن دوريات وزارة الخارجية قد نشرت العديد من المقالات حول ناميبيا ، كما ان مدير الشعبة الثانية للشؤون الإفريقية قد ألقى محاضرة تم نشرها وترجمتها على نطاق واسع بين الجماهير . ونحن سنواصل هذه البرامج ليتسنى لشعب اليابان أن يتفهم بعمق مسألة ناميبيا ، والأهم من ذلك لكى يتعاون مع التدابير التي اتخذتها الحكومة بشأن ناميبيا .

ان وفد بلادى يؤكد نيته في مواصلة تعاونه مع الأمم المتحدة في البحث عن هدفنا المشترك وهو الاستقلال السريع لناميبيا بالوسائل السلمية . وكجزء في الاسهام في الجهود لضمان الانتقال السريع لاستقلال ناميبيا فان اليابان قد أشارت الى أنها ستؤيد تأييدها ايجابيا ب مختلف المظاهر عملية انشاء الأمم المتحدة لفريق الأمم المتحدة للمعاونة في مرحلة الانتقال . اننا على ثقة من ان هذا الفريق عندما ينشأ سوف يعمل في وقت قريب . وبعد بلوغ الاستقلال فان اليابان سوف تبذل كل ما في وسعها لمواصلة التعاون مع شعب ناميبيا خلال كل فترة بناء الدولة .

ومن الواضح جليا أنه قبل أن تبلغ ناميبيا الاستقلال ، هناك مشاكل كثيرة معقدة يجب حلها . ولكن على ثقة بأنه من خلال جهودنا المنسقة الأكيدة ، فان هذا الهدف الفعلى الذي انتظرناه طويلا يمكن تحقيقه في المستقبل القريب .

A/37/PV.103
38-40

السيد راسون (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مضت ستة أعوام منذ

اتخاذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) الذي وضع أساس تسوية تفاوضية للمشكلة الناميبية . وبعد انتصاء أربعة أعوام على اتخاذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، مازالت جنوب إفريقيا مستمرة في الاحتلال الناميبى . وفي الوقت ذاته يقوم شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا (سايوا) ، مثله الشرعي وال حقيقي الوحيدة ، بمواصلة النضال من أجل تحرير البلاد في خضم صعوبات هائلة وبتضحيات جسامية .

ولسوه الحظ فانه كلما مررت الأعوام يصبح واضحاً أن الجمود الجماعية التي ترمي إلى احداث التغييرات الجوهرية التي تطالب بها المنظمة منذ أمد طويل باسم شعب ناميبيا لا تجد نفسها فقط في طريق خطير مسدود ، بل قد ينحرف بها عن عمد بعيداً عن تحقيق أهدافها . ولا يحتاج المرء إلا الى الاطلاع على التقارير الصحفية ليعرف من جهة أن العباري بأن مسألة ناميبيا مسألة تتعلق بتتصفيه الاستعمار وتدرج في اطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥ - ٢) ومن جهة أخرى ان الأمم المتحدة مسؤولة مباشرة عن توجيه هذا القليم نحو الاستقلال ، وقد نجحت حانيا .

وفي الواقع لا بد ان يكون الانطباع السائد هو أن جنوب افريقيا مصممة على المضي في الاستغارة من العزایا التي تتخض عن احتلالها غير الشرعي وخاصة انها تمتلك من أن تحصل على ميزة أن تستشيرها مجموعة الاتصال دون ان تكون لديها أية صلاحيات تجيز لها التحدث بالنيابة عن ناميبيا ، أو في أي شأن يتعلق بナاميبيا ، وبالتالي فليس لها أن تقرر مستقبل هذا الاقليم الدولي .

ان خلفية عملية المفاوضات لتنفيذ خطة الأمم المتحدة تبين بكل جلاء ان جنوب افريقيا قد صعدت دوما مخاطرها وتزيد من مطالعها وشروطها في كل مرة يوشك ان يتم فيها احراز التقدم .

وبعد أن طالبت بضرورة توفير مناخ يبعث على الثقة مما أدى إلى فشل مؤتمر جنيف لعام ١٩٨١ ، طالبت جنوب إفريقيا بضرورة توافر ضمانات دستورية لحماية الأقليات في ناميبيا المستقلة في المستقبل ، ويتأيد من بعض الدول فإنها الآن تصرح بأن مشكلة ناميبيا لا يمكن عزلها عن العوامل الاستراتيجية القائمة في الجنوب الإفريقي . وبأن انسحاب القوات الكوبية من جمهورية انغولا فقط هو الذي سيسمح بالتوصل ، إلى تسوية صالحة لمسألة استقلال ناميبيا ،

وكل هذا إنما هو ستار رخان يمثل محاولة لتفطية النهايا الحقيقة لم يتم، يا نور، مساعها لكتاب

(السيد راسون ، مدغشقر)

الوقت لدعم احتلالها غير الشرعي ولا لقاء اللوم على الآخرين في الفشل المرتقب للتعامل مع مجموعة الا تصال .

وما لم يصرح الفرد بتأييده المباشر أو غير المباشر للفصل العنصري فكيف يمكن أن نتصور تلك التدابير الرامية إلى بناء الثقة فيما يتعلق بسلطات بريتوريا ؟ إن السلم والاستقرار والهدوء اذ انظر اليها من خلال وجهة النظر المشوهة لتلك السلطات ، يمكن أن تعني نهاية التحدى الموجه للفصل العنصري والاحتلال غير المشروع لناميبيا ، سواه جاً هذا التحدى من الأمم المتحدة أو من أي عضو في المجتمع الدولي . ووفقاً لجنوب افريقيا ان سوابو والمجلس الوطني الافريقي ، وهما يمثلان واجهة هذا التحدى ، يجب أن يختفي من الجنوب الافريقي أسوة بالكوبين قبل أن نستطيع الحديث عن مستقبل ناميبيا . وهكذا فان الثقة التي يزعم النظام انه يحتاجها تتطلب أن يتوقف شعب ناميبيا والأغلبية من الأفارقة في جنوب افريقيا ، وفي مقدمتها سوابو والمجلس الوطني الافريقي ، عن المطالبة بانها القهر وبإعادة حرياتها وكرامتها الإنسانية . وقد يتطلب هذا أيضاً أن تضع البلدان الافريقية ، ولا سيما بلدان خط المواجهة ، نهاية لتأييدها للشعب الناميبي وشعب جنوب افريقيا . وتخلصي المجتمع الدولي عن أي رغبة في ممارسة الضغط على الفاشيين الجدد في بريتوريا .

اننا نخشى كثيراً من أن فكرة الثقة قد انقلبت رأساً على عقب ولا نأخذ للعدالة والانصاف في اعتبارها .

ان المواجهة بين بريتوريا بعنهما وقمعها من جانب وبين العنف التوري لحركات التحرير من جانب آخر لا يمكن للمرء ان يقتصر على مقارنة الوسائل المستخدمة فيها ، بل ينبغي أيضاً ان يقرر الى أي جانب يكون العدل والحق . ولا شك ان ذلك لن يكون في جانب النظام العنصري .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين بلد الفصل العنصري والبلدان المجاورة له فيمكن للمرء أن يقول بكل ثقة انه لا يوجد أي بلد افريقي حتى الان هاجم جنوب افريقيا ، بينما النقيض هو الذي حدث في مناسبات عدة وفي صور وأشكال متعددة وللأسف جرى ذلك بصورة متقطعة ومشينة ودون وازع نتيجة لمعرفتها أنه لن تكون هناك عقوبة . وعلى هذا يمكن أن أسأل مرة أخرى من الذي يحتاج إلى الحماية من الذي يحتاج إلى الثقة ولأى غرض ؟ حتماً ليست جنوب افريقيا ، فقد انتهكت بصورة صارخة السيادة والسلامة الاقليمية للسيستو ، واحتلت جزءاً من اقليم أنفولا ، وتحاول زعزعة استقرار حكومات البلدان الأخرى مثل موزambique وزيمبابوي وسيشيل .

أما فيما يتعلق بالمناقشات الجارية بشأن ما يطلق عليه الضمانات الدستورية لصالح الأقلية البيضاء في ناميبيا ، فأقل ما نقوله في هذا الصدد هو أنها لم يशو اليها في خطة الأمم المتحدة التي قبلتها الأطراف أصلا . ولا يسع المرء إلا أن يتأثر لهذا الدفاع عن مجموعة لم تلق بالا ، طوال عقود مضت بينما كانت تحكم في زمام السلطة السياسية والاقتصادية إلى حقوق الأغلبية الأفريقية .

لا شك أنه بوسعنا أن نفهم سياسة " العين بالعين والسن بالسن " عندما ينعكس الوضع وتنتقل السلطة السياسية من الأقلية إلى الأغلبية . ولكننا لسنا على ثقة من أن متطلبات الضمانات الدستورية ينبغي أن تقتصر على هذا الاعتبار وحده . وفي الواقع إن البيانات المتكررة للزعيم العنصريين في بروتوكول تجعل المرء يخشى ما يترتب على الخطوط الارشادية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المضموم إليها سبقا في المستقبل في دولة ناميبيا المستقلة . وينبغي أن نكرر رأينا بأن خطة الأمم المتحدة تستهدف فقط تحقيق انتقال سلمي ديمقراطي عن طريق الاستقلال في ناميبيا ، مثل حق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال والسيادة على الدولة الناميبيبة المستقلة؛ ولا يمكن التفاوض على هذا الأمر أو تقييده مقدما . إن ادعاً العكس قد يصل إلى التغيير الذي لا يمكن تبريره لمستقبل المجلس النيابي المقبل في ناميبيا ويتعارض مع الاعتراف بأن مجموعة معينة من البلدان أو بلد معين له حق السيطرة على الشؤون الداخلية لناميبيا المستقلة وهو الأمر الذي يتراافق بطبيعة الحال مع الميثاق ومع القانون الدولي ويمكن أن يكون مصدرا للجدل في المستقبل .

هل يمكن للمرء تبرير الادعاء بأن حل المشكلة الناميبيبة الذي يجعلنا نذكر ثانية بأنها مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار ، لا يمكن عزلها عن العوامل الاستراتيجية التي تجري في الجنوب الأفريقي ، وإن انسحاب القوات الكوبية فقط هو الذي سيؤدي إلى التوصل إلى تسوية صالحة للتطبيق ؟ إننا لسنا نشير إلى موقف انغولا أو موقف الحكومة الكوبية هنا ، وهو أمر معروف جيدا وغير غامض ، ونحن نحترمه ونؤيده .

ان هدفنا أساسا هو الاشارة إلى أن الروابط التي تقام بين موضوعين مختلفين تمام الاختلاف ، وهما منفصلان أيضا ، هي عملية تعسفية للغاية ومزعجة في الواقع . إن سخف هذا الأمر يمكن ايضاحه عن طريق التحليل المنطقي المعكسي ، بأن البلدان الحديثة العهد بالاستقلال يمكن أو ينبغي إعادة استعمارها اذا تطلب العوامل الاستراتيجية الأقلية ذلك ، أو اذا أمكن اثبات ان هذه العوامل قد

أهملت عند ما حققت هذه البلدان استقلالها . ان الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (١٥ - ١٥) كان من الممكن أن تكون له فعالية ضئيلة اذا كانت الاعتبارات الاستراتيجية للدولتين العظميين الرئيستين قد أوقفت تنفيذ المبادئ المتضمنة في هذا الاعلان . ونادرًا ما يرى المرء هذا الاهتمام الضئيل بحق الشعوب في تحرير المصير والاستقلال . وانه لانطباع مؤلم لدينا ان يظل شعب ناميبيا رهينة بينما جنوب افريقيا وأولئك الذين يشارطونها الرأى يحصلون على الرضا من الخطة التي لا تعنى ولا تهم الشعب حقا .

A/37/PV.103
44-45

وأقل ما يقال هو أن من الخطأ أن يعمد بلد أو عدد من البلدان ، التي تزعم أنها تتحدث بالنيابة عن مجلس الأمن ، أو تدعى أنها تعمل من أجل البدء في تنفيذ قرار اعتمد المجلس بالاجماع وأعني بذلك القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، إلى انتهاك الحق في التقدم باقتراح لا يظهر فقط في صلب القرار ، بل يتعارض تماماً معه ومخالف الشعب النامي ويخالف المبادئ المعترف بها بوجه عام بشأن حق الشعوب في تقرير المصير .

ان هذا التحرير لنوايا مجلس الأمن يعتبر ايضاً تقويضاً لسلطته ، ولقد أدى ذلك للأسف الى احداث انقسام في الرأي العام العالمي لا يمكن لأحد أن يرحب به سوى النظام العنصري . ولقد عمل هذا النظام ، كما نعلم ، بصورة تجعل من الممكن في نهاية المطاف القاء لوم فشل المحادثات مع مجموعة الاتصال على أنغولا ، وهو أمر لا يقبله . ووضع ذلك تبقى الحقيقة ، ألا وهي ان جنوب افريقيا قد أعدت لنفسها منفذاً ملائماً لها ، وتسائل كيف يمكن لمجموعة الاتصال ان تساوم الان ، وما نوع الضغوط التي يمكن ان تمارسها حتى تتحقق تنفيذ خطة الأمم المتحدة . تنفيذاً أسيئلاً دون تعددية ،

ويعتقد وفد بلادى ان على المجتمع资料 الدولي أن يعمل على نحو عاجل ، من خلال مجلس
الأمن ، لعكس مسار الأحداث والحلولة دون وقوع ما لا يمكن اصلاحه . وينبغي لرب العمل هذا ،

اذا اراد له ان يكون فعالا ، ان يتضمن اعتماد تدابير تجبر جنوب افريقيا على هجر سياسة القمع والاحتلال التي تنتهجها . فلقد حان الوقت للدول الاعضاء ان تفي بتعهداتها ازاء ناميبيا ، تلك التعهادات النابعة عن قرارها الذي ينص على وضع ناميبيا تحت المسئولية المباشرة للأمم المتحدة . ويمكننا ان نعمل فرادي وجماعي من أجل ممارسة الضغط الفعال على النظام العنصري في جنوب افريقيا حتى نضمن احترام ارادته هذه المنظمة .

وفي عدة مناسبات ، اقترحت الجمعية العامة عن حق اعتماد التدابير الضرورية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية لا جبار جنوب افريقيا على الا مثال لمعايير ومبادئ ومقررات الأمم المتحدة ، وبوجه خاص أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤوليته عن ضمان تنفيذ الخطة وان يقرر تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

لقد قدمت جمهورية مدغشقر الديمقراطية باستعرا درعها الفعال لحق تقرير المصير واستقلال الشعوب وللنضال ضد كافة اشكال الاستعمار والاستعمار الجديد والقهر العنصري . ولذلك فنحن نؤيد تمام التأييد النضال الشرعي لشعب ناميبيا من أجل استعادة كرامته واستقلاله وضمان تحرير أرضه بشكل كامل بما في ذلك خليج والفيس والجزر القريبة . ولا يمكن لاستقلال ناميبيا ان يتحقق دون مشاركة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريبرية مشاركة تامة و مباشرة في جميع الجهود الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يمثلان ، في رأينا ، الأساس الوحيد لتسوية تفاوضية للمسألة الناميبيّة . اتنا نؤيد اعلان رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، الذين اجتمعوا في الشهر الماضي في مدينة طرابلس ، وهو الاعلان الذي عارضوا فيه كل محاولة للمرجع بين استقلال ناميبيا وأية مسألة أخرى غريبة عن روح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والذي شجبوا فيه الخطط الدستورية والسياسية المزيفة التي تعددت الان في جنوب افريقيا بصفية فرض سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا .

انتا نضم صوتنا الى القرار الذي اتخذته بلدان عدم الانحياز القاضي بأن الأمم المتحدة تظل تحمل المسئولية الاولى عن انتقال اقليم ناميبيا الى الاستقلال . ولذلك ، فاننا نؤيد تدابير كل من مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الأمم المتحدة لظامها التي هي قيد البحث في هذه الجمعية الان .

وفي الختام نود أن نضم صوتنا إلى تلك الوفود التي هنأت بحرارة مجلس الأمم المتحدة لـ ناميبيا وشكريته ، وبوجه خاص رئيسه ، السفير لوساكا ، مثل زامبيا ، على العمل الذي أنجزه المجلس بوصفه السلطة القائمة بالادارة لـ ناميبيا حتى تحقيق استقلالها .

السيد غوكتشي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اليوم ، بحلول نهاية عام ١٩٨٢ ، مازالت التطلعات الشرعية لشعب ناميبيا ، ورغبة المجتمع الدولي ككل ، في تحقيق استقلال ناميبيا دون تحقيق . ذلك هو الحال ، على الرغم من مرور ١٦ عاما طويلاً منذ أن أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب إفريقيا على ناميبيا من أجل تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه الأساسي في تقرير مصيره والسيطرة على مستقبله والتمتع بأرضه وموارده الطبيعية وتطورها .

ان حقيقة انتهاء انتداب جنوب إفريقيا لم تؤد في حد ذاتها إلى تمكين شعب ناميبيا من ان يستعيد أى من حقوقه الطبيعية وحرياته . واليوم فان حكومة جنوب إفريقيا لا تزال تواصل احتلالها التام غير المشروع لـ ناميبيا وتستغرق في محاولة لها لفرض سياساتها القمعية غير الشرعية المتسنة بالقسوة والعمل على بث الرعب في ناميبيا وحولها متهدية الجبهود المنسقة للمجتمع الدولي التي تجسدت في القرارات التاريخية الصادرة عن الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية .

وبينما نتكلم اليوم ، تحاول جنوب إفريقيا ان تفرض على شعب ناميبيا صيفاً سياسية غير مشروعة ترمي الى تعزيز وادامة احتلالها لـ ذلك البلد . وقد صعدت أعمالها المزعزعة للاستقرار والعدوانية ضد الدول الأفريقية المجاورة الى حد انتهاك سلامتها الاقليمية وسيادتها . ان غزوات جنوب إفريقيا الأخيرة في انغولا وفي ليسوتو تعد أمثلة سافرة على هذه السياسات الخطيرة والضارة . وعندما ننظر اليها بالاقتران مع التطلعات النووية لـ جنوب إفريقيا ، فان الطبيعة الخطيرة لـ انتهاكات البشارة الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية هذه ، وأثارها على السلم والأمن الدوليين ، تصبح واضحة جلية .

وبينما تواصل جنوب إفريقيا هذه السياسات العدوانية داخل ناميبيا وفيما يتصل بها تتظاهر بأنها مهتمة بتسوية قضية ناميبيا من خلال المفاوضات السلمية . ويكتفي ان نلقى نظرة سريعة على ممارسات جنوب إفريقيا في الماضي في هذا المجال كي نخلص الى نتيجة واحدة ، ألا وهي ان جنوب إفريقيا إنما تحاول ان تضلل الرأي العام العالمي .

ومنذ بضعة أشهر بدا أن عملية التفاوض توشك أن تصل إلى حافة النجاح . ورغم أن الطبيعة الحساسة لهذه المفاوضات لم تسمح بنشر تفاصيل المناقشات بشكل عام واسع النطاق ، وهو أمر مفهوم ، كان الشعور السائد هو انه يمكن تحديد موعد لتنفيذ قرار مجلس الأمن (٤٣٥) (١٩٧٨) ، الذي يحتوى على خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، في وقت قريب . وقد شهدنا الطريقة الحكيمية والصيرة والمسخية التي دلت عليها دول خط المواجهة والمنظمة الشعبية لفريقها الجنوبي الغربي ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، في مشاركتها في تلك المفاوضات . ويستحق موقفها تجاه هذه المسألة أقصى درجات الثناء والتقدير من المجتمع الدولي .

غير أنه ، ومثلما تكرر في مناسبات مماثلة سابقة ، اصطدمت هذه الجبهة الرامية السريّة تحقيق التسوية السلمية في ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن (٤٣٥) (١٩٧٨) في اللحظة الأخيرة بعناد نظام جنوب أفريقيا ومحاولته . ويدركنا التغير في الموقف الذي أبدته جنوب أفريقيا في اللحظة الأخيرة بالطبع بالنطاق الذي اتبعته في الماضي ، أى أن تبدو مشتركة في المفاوضات الجادة وبعيد ذلك تعيق النجاح النهائي لتلك المفاوضات . ويكتفي للمرء ان يتذكر موقف جنوب أفريقيا في المفاوضات الخامسة التي عقدت في جنيف في بداية ١٩٨١ بشأن تطبيق القرار (٤٣٥) (١٩٧٨) .

ومن حيث الواقع ، ليس تاريخ سالة ناميبيا بأكمله سوى صورة لأساليب جنوب أفريقيا المتمسزة بالتعنت والمعاطلة على مائدة التفاوض من جهة ، ومحاولاتها غير الشرعية لتعزيز سيطرتها على ناميبيا واستغلالها لها من جهة أخرى .

ونتيجة لهذه الاستراتيجية المزدوجة المضللة التي تتبعها جنوب أفريقيا تواجه المفاوضات الحالية عقبات خطيرة . غير أنها لا تستطيع ان تتجاهل انه على الأقل ، بارساد الاساس لتنفيذ القرار (٤٣٥) (١٩٧٨) ، احرز تقدم ملحوظ بفضل الموقف التوفيقى المسؤول الذى أبداه الشعب الناميبي ، مثلا بسوابو ، ودول خط المواجهة الأفريقية . فقد أبدت الكثير من التسامح بغيضة تحقيق تسوية مبكرة لشكلة ناميبيا ووضع حد للمعاناة الطويلة للشعب الناميبي بأسرع وقت ممكن . وأظهرت هذا الموقف التوفيقى في جو مشحون باستفزازات جنوب أفريقيا ورعايتها . لذلك نرى ان الفرصة الحاسمة التي ستحت مؤخرا يجب الا تفوت . يجب الا يسمح أن تضيع من الشعب الناميبي فرصة هامة لاستعادة حقوقه وحرياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة وجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها هذه الهيئة العالمية .

وكانا كل جهد في هذا الاتجاه يقترب من التحقيق التام لحقوق الشعب الناميبي غير القابلة للتصرف ، ازداد بنفس القدر التزام المجتمع الدولي بهذه القضية . ويتعين في هذه اللحظة الخامسة على كل عضواً أن يبذل كل ما في وسعه لا رغام جنوب إفريقيا على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . وتبقى التدابير الفعالة والشاملة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة أهم الأدوات التي يجب أن تستخدم ضد تعنت جنوب إفريقيا . ولم يعد أمام شعب ناميبيا من وسيلة سوى أن يكتف نضاله الشرعي ضد احتلال جنوب إفريقيا .

ونود في هذا الوقت الهمام أيها أن نسترجع الانتباه إلى الدور الحيوى الذى لعبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذى تفخر تركيا بكونها عضواً مؤسساً له ، في ضمان صالح الشعب الناميبي وحقوقه . ونود أن نعرب عن ثنائنا وتقديرنا لقيادة المجلس المتمثلة في السفير بول لوساكا ، سفير زامبيا ، على العمل الهام الواسع النطاق الذى أضطلع به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بصفته السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا حتى بلوغ الاستقلال . ويستحق برنامج بناء الدولة ومعهد ناميبيا اشادة خاصة في هذا الصدد نظراً لكونه أنشطتها أساسية في اعداد الأجيال الشابة من الناميبيين وتهيئتهم بصفة خاصة لليوم الذي يتحصلون فيه المسؤوليات في ناميبيا حرة ومستقلة . وتحتاج هذه البرامج دعمنا التام وهي جديرة به حقاً .

وتلتزم حكومتي من جانبها التزاماً تاماً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقلال التام لناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن رقم (٤٣٥) (١٩٧٨) . وتتمثل تركيا تماماً لقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد . وليس لدى تركيا أى نوع من العلاقات مع جنوب إفريقيا في العيادين الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية . ويسعد تركيا أن تساهم ، ولو بحدود متواضعة ، فسي صناديق الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الضرورية للتخفيف من معاناة الشعبين المضطهدين في ناميبيا وجنوب إفريقيا . وتسترشد تركيا أذ تفعل ذلك بالمبادئ العالمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . علاوة على استرشادها بذلك كفاحها من أجل الاستقلال - الكفاح الأول من نوعه الذي يتکلّل بالنصر في القرن العشرين . بهذه الروح ندعم النضال البطولي وتضحيات الشعب الناميبي بقيادة سوابو ، مثله الحقيقي الوحيد ، ضد ما قد يbedo من عقبات ضخمة تعرّض طريقه إلى الحرية والاستقلال . ونعبر بنفس هذا الاقتناع عن ثقتنا التامة من أنه لا بد أن يخرج منتصراً في المستقلّ القريب جداً .

السيد غولوب (بوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما زالت مشكلة ناميبيا واستقلالها وسياستها وحرية شعب ناميبيا دون حل بعد ١٦ سنة من اعلان الأمم المتحدة ان جنوب افريقيا تحتل ناميبيا احتلالا غير مشروع ، وان الاقليم يجب أن يمنح الاستقلال . وقد كانت هناك تطلعات عريضة واحياءات شديدة خلال العام المنصرم منذ ان ناقشت الجمعية العامة هذه المسألة لآخر مرة . ومنذ اتخاذ قرار مجلس الامن (٤٣٥) (١٩٧٨) قبل أربع سنوات تجددت آمال المجتمع الدولي في حل مشكلة ناميبيا كل سنة دون ان تتحقق بسبب انعدام التقدم الحقيقي حين تشرع الجمعية العامة بمناقشة هذه المسألة مرة أخرى . وبالتالي يصعب تحاشي الانطباع بأن العمل الجارى خارج اطار الأمم المتحدة محسوب لاعطاه مظهر التحرك نحو تنفيذ خطة الأمم المتحدة ولا تاحة المزيد من الوقت لجنوب افريقيا كي تعزز احتلالها الاستعماري غير الشرعي لناميبيا .

وفي هذا العام المنصرم بدت مظاهر من التقدم أكثر قليلاً من المعتاد . ان المشاورات غير الرسمية لفريق الاتصال الغربي مع ممثلين دول خط المواجهة وسايوا من جانب ، وجنوب افريقيا من جانب آخر ، التي تمت في الصيف الماضي في نيويورك قد بدا أنها توصلت إلى موافقة جنوب افريقيا على عدد من القضايا المتعلقة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ان المسألة الوحيدة التي ظلت معلقة حسبما قيل ، كانت مسألة النظام الانتخابي ، حيث منحت جنوب افريقيا مهلة من الوقت لكي تختصار بين النظمتين المقترنين . لقد كانت هناك بعض السائل الفنية لم تحل بالكامل ، بافتراض أنها لن تمثل مشاكل ذات أهمية ، متى بدأت عملية تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى هذا الأساس قامت امانة الام المتحدة بوضع التجهيزات اللازمة من أجل البدء في خطة الام المتحدة ، وازاد التفاؤل وبذا ولأن استقلال ناميبيا أصبح وشيكاً .

الا انه بالنسبة للمراقب الثاني الذي يتبع التطورات في ناميبيا لم تكن هناك اية مؤشرات على ان الرغبة المزعومة لجنوب افريقيا في تنفيذ خطة الام المتحدة ، قد صحبتها اعمال فعلية . وان ما شهدناه على العكس من ذلك ، هو مجرد محاولة اخرى في سلسلة المحاولات التي سعى نظام الفصل العنصري عن طريقها الى انعاش التشكيل العميل الذي كان في طريقه الى الزوال ، والذى كان قد اقامه في ناميبيا ، وذلك في محاولة يائسة منه لاضفاء نوع من المصداقية الداخلية والدولية عليه . واستمرت عملية استغلال الموارد الطبيعية لنا مبيبا بالاشراك مع الشركات عبر الوطنية دون انتقاد واستمرت ايضاً الهجمات الموجهة ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . ولا يعد ذلك بأية صورة من الصور ، مسلكاً ينتهجه محتل يهدد نفسه لمنح الاستقلال لاقليم يسيطر عليه .

وفوق كل ذلك ، أصبح من الواضح ان فريق الاتصال ، او على الاقل بعض اعضائه ، كان ينوي ربط مسألة استقلال ناميبيا بقضايا اخرى لا رابطه بينها ، لم تكن ابداً موضوع نقاش اثناء المشاورات التي جرت في نيويورك . وهذه الرابطة التسقية بسيارة بلد مستقل كان دائماً هدفاً لهجمات جنوب افريقيا ، ولذلك تم رفضها على نطاق عالمي . ولقد اعتمد رئيساً دول وحكومات ٣١ دولة افريقية اجتمعت في طرابلس - ليبيا - في الشهر الماضي ، اعلاناً شجبت فيه ورفضت محاولات الربط بين استقلال ناميبيا ومسألة وجود قوات اجنبية في بلدان ثلاثة . وبذلك ، أصبحت النتيجة الخالصة لتلك الاعمال

التي جرت خارج الام المتحدة في هذا الوقت تتلخص في ان استقلال ناميبيا لم يعد وشيكا كما لو كانت مثل هذه الاجراءات لم تتخذ اصلا .

لقد كشف النظام العنصري في الاسبوع الماضي ، مرة اخرى ، النقاب عن وجهه بالعدوان على دولة مستقلة ذات سيارة ، وهي ليسوتو ، وفي هذه المرة قتل عشرات الابرياء في تحد وحشى لم يثاق الام المتحدة . ومرة اخرى ، لجا نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الى العنف والعدوان ضد بلد مجاور تحديا بذلك القواعد الاساسية للسلوك الدولي ، ومضطلاعا مرة اخرى بدور الشرطي والقاضي والجلاد مما تسبب في حدوث المعاناة والموت . ان قائمة الاعمال الصارخة التي تقوم بها جنوب افريقيا من انتهاك وعدوان على الدول المجاورة يجعل شعوب هذه البلدان والمجتمع الدولي تصر بمزيد من الاصوات المتفاني بدعم قضية الشعب الناميبي وساواه ، ان جريمة العدوان هذه ينبغي شجبها كما ان الشعب الذي يعاني منها يتوقع ، عن حق ، ان نقدم لـه دعمنا .

وفي رأينا ، فان المرحلة الراهنة من مراحل مشكلة ناميبيا تبعث على القلق العميق ، وتستدعي تكثيفا لجميع الجهد داخل الام المتحدة التي ترمي الى تعزيز قضية استقلال ناميبيا .

اننا نعتقد ، ان الام المتحدة ، وبوجه خاص مجلس الامن ، يجب ان يستمر في بذل جهوده لضمان التنفيذ العاجل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى الجمعية العامة ان تؤكد بقوـة مـرة اخـرى ، عـلى سـلـوكـيـة الـامـمـعـنـدـةـ الـمـبـاـشـرـةـ لـحلـ مشـكـلـةـ نـامـيـبـيـاـ وـلـاسـيـماـ فـيـ ضـوـءـ المـؤـشـراتـ الـاخـيرـةـ الـتـيـ تـبـيـنـ بـأـنـهـاـ قـدـ تـحـوـلـ إـلـىـ مـوـضـوـعـ لـلـمـساـوـةـ فـيـطـ بـيـنـ الـكـلـلـ ،ـ وـاـنـ تـرـفـضـ جـمـيعـ الـمـحاـوـلـاتـ الـراـمـيـةـ إـلـىـ الـابـقـاـ "ـ عـلـىـ "ـ الـاـمـرـ الـوـاقـعـ"ـ وـ "ـ حلـ"ـ الـمشـكـلـةـ معـ اـقـالـ مـيـاثـقـ وـمـقـرـاتـ منـظـمـتـاـ .ـ يـنـبـيـ رـفـضـ الـمـحاـوـلـاتـ الـراـمـيـةـ إـلـىـ تـعـدـيلـ مـنـ الـوـجـهـ الـعـمـلـيـةـ لـلـقـرـارـ ٤٣٥ـ (ـ ١٩٧٨ـ)ـ ،ـ كـمـاـ انـ الـامـمـعـنـدـةـ يـنـبـيـ انـ تـضـعـنـ تـنـفـيـذـ الـقـرـارـ بـكـافـةـ السـبـلـ الـمـوـجـوـدـةـ رـهـنـ اـشـارـتـهاـ .ـ وـقـدـ يـكـونـ مـنـ الـضـرـوريـ اـيـضاـ مـارـسـةـ ضـفـوطـ جـدـيـدةـ عـلـىـ جـنـوـبـ اـفـرـيـقـيـاـ بـفـيـقـةـ تـوجـيهـ نـامـيـبـيـاـ فـيـ نـهاـيـةـ الـاـمـرـ نـحـوـ الـاستـقـلـالـ .ـ

ان مـجـرـيـاتـ الـاحـدـاثـ دـاـخـلـ نـامـيـبـيـاـ وـحـولـهـاـ تـوضـعـ بـجـلـاءـ انـ اـسـتـمـارـ الـاحـتـلـالـ فـيـ الـمـشـرـوـعـ لـنـامـيـبـيـاـ اـنـاـ يـفـتحـ الـبـابـ عـلـىـ مـصـرـاعـيـهـ مـتـسـبـيـاـ فـيـ مـواجهـةـ اـكـثـرـ اـسـطـاطـ بـيـنـ الـكـلـلـ فـيـ جـنـوـبـ اـفـرـيـقـيـاـ ،ـ

(السيد غولوب ، يوفوسلافيا)

وتهدد السلم والأمن في المنطقة ، بالإضافة إلى استمرار معاناة شعب ناميبيا . ولذلك ، فمن الضروري تكثيف ضغوط المجتمع الدولي على جنوب أفريقيا بكل السيل حتى يتحقق التحرير النهائي لنا ممبيا . إن البلدان الغربية أعضاء فريق الاتصال التي ارتبطت في تعاون اقتصادي إلى جانب إشغال آخر من التعاون مع جنوب أفريقيا ، تجد نفسها في موقف يمكنها من ممارسة الضغوط اللازمة على نظام بريتوريا . ويجب عليها أن تدرك مرة أخرى مسؤولياتها الخاصة في القيام بذلك بدلاً من توفير المبررات والوقت للنظام العنصري مما يمكنه من ارتكاب أعمال العدوان والاستمرار في مخططاته من أجل تحقيق " حل داخلي " .

إن مجلس الأمم المتحدة لنا ممبيا يعتبر في طبيعة العمل الدولي الرامي إلى تحرير ناميبيا وتقديم المساعدة لشعبها . ويشارك وفد بلاده في نشاط المجلس ويقدم له كل الدعم . ولقد وردت نتائج نشاط المجلس في العام الماضي في تقريره الذي يعكس مدى نشاط وتجاوب المجلس بالنسبة للأضطلاع بولايته . ويلاحظ أن برنامج عمل المجلس للعام القبيل شامل ومتتنوع ، ويتعين عليه أن يكرس له قدرًا كبيرا من الوقت والطاقة إذا ما كان عليه أن يضطلع به بفاعلية .

إن تقديم الدعم المباشر لشعب ناميبيا من أجل تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف إنما يعدّ اسهاماً جديداً في قضية استقلال ناميبيا . إن الحل الحقيقي الوحيد لمشكلة ناميبيا هو ذلك الذي يحمي الاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا . ويمكن تحقيق هذا الاستقلال فقط بالدعم الكامل للممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا التي هي حركة تحريره سوابو . وإن نضالها هو التعبير الحقيقي لنضال شعب ناميبيا لتقرير مصيره وتحقيق استقلاله . إن دعم الأمم المتحدة لسوابو جزء من الجهود الرامية إلى تحقيق السيادة التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة . ولقد أظهرت سوابو من جانبها حنكة وحكمة سياسية ، وذلك بقبولها العطية السياسية التي تضمنتها خطة الأمم المتحدة ، إلا أن هذا الموقف من جانبها ، لسوء الحظ ، لم يحظ برد فعل مماثل من جنوب أفريقيا . لذلك ينبغي على الجمعية العامة هذه المرة أيضاً أن تدعو جميع الأعضاء إلى تقديم المساعدة المادية والمالية والسياسية والدبلوماسية الفعالة لمنظمة سوابو .

ويتعين على المجتمع الدولي في الوقت ذاته ان يقدم التأييد والمساعدة لدول خط المواجهة، نظراً للتأييد الذي تقدمه تلك الدول الى الكفاح التحرري لشعب ناميبيا ، لأنها تتعرض للخطر سلامتهااقليمية ، وأنها ، وهيكلها الاقتصادي وتعاني من الخسائر في الارواح والاضرار الطاردة .

ان يوفوسلافيا ، من جانبيها ، مستعدة الآن كما كانت في الماضي ، للمشاركة التامة في تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وانها تعطي التأييد الكامل والمساعدة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغريبة (سوابو) في كفاحها العادل لتحقيق تقرير المصير لشعب ناميبيا . وستواصل فعل ذلك طالما بقيت ناميبيا محظلة ومستغلة .

والشعب الناميبي ، مثل غيره من الشعوب ، لا بد من ان يحصل على الحق في ان يحكم نفسه بنفسه وفي ان يتحكم بحرية في قدرته الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية . وينبغي ان يكون له الحق في ان يكون حراً بعيداً عن اي نوع من انواع السيطرة لدول الاجنبية ، وفي ان يتحقق ويحمي حرية واستقلاله في تسييره الداخلية وفي علاقاته مع البلدان الاخرى وفي ان يضمن المشاركة الحقيقة والمساوية في تنمية العلاقات الدولية .

تلك هي الاهداف التي تدافع عنها يوفوسلافيا في العلاقات الدولية بصورة عامة ، وتلك هي الاهداف التي شارك فيها بلدان عدم الانحياز الاخر ، وشعب ناميبيا ومثله الشرعي الوحيدة سوابو ، وهي المنظمة التي تتمتع بالعضوية الكلمة في حركة عدم الانحياز .

السيدة اديبر (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد مضى ستة عشر عاماً منذ ان قامت الأمم المتحدة ، تنفيذاً للإعلان التاريخي ، وهو اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بانها " ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا . لقد اضطاعت الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن منح الاستقلال لشعب ذلك الاقليم ، وقد أنسن مجلس الأمم المتحدة لنا مبيبا في سنة ١٩٦٢ ، الذي تدخل تسوية سألة ناميبيا في ولايته . بيد ان نظام جنوب افريقيا العنصري ، ستهينا بارادة المجتمع الدولي ، وبمطالب الرأي العام العالمي ، يستمر في الاحتلال ذلك الاقليم بصورة غير شرعية . ومن الواضح ان البقاء على وضع ناميبيا الاستعماري عامل هام في الخطط الاستراتيجية لقوى العنصرية والابنالية . ان موارد ناميبيا الطبيعية الفنية تشكل مصدر ارباح ضخمة لجنوب افريقيا وشركائهما

الغربيين . وهذه الارباح تذهب اساسا لتطوير الصناعة العسكرية لجنوب افريقيا ولتعزيز الجيش العنصري . فان برتوريا اليوم يأتي ترتيبها العاشر في العالم في صناعة الاسلحة ، كما ان ١٠ في المائة من السكان سلحون .

ان نظام برتوريا يرتكب بصورة منتظمة اعطايا عدوانية استفزازية ضد الدول المجاورة ذات السيادة . ومن الامثلة الواضحة على هذه السياسات العدوانية لبرتوريا ضد البلدان المستقلة في افريقيا كان العدوانسلح الاخير على ليسوتو ، الذي نجم عنه قتل السكان المدنيين ، بما في ذلك النساء والاطفال .

ان المفاوضات التي قام بها منذ ١٩٧٨ ما يissى بفريق الاتصال للدول الغربية الخمس لم تؤد الى اي نتيجة ايجابية . ولا يزال قرار مجلس الامن المعروف (٤٣٥) دون تنفيذ . وقد بين نشاط فريق الاتصال بأن جهوده لم تفض الا الى مختلف انواع المكائد المصممة لتأخير عملية تصفيه الاستعمار في ناميبيا . ان صحيفة نيويورك تايمز ، التي لا يمكن اعتبارها متعاطفة مع حركة التحرير الوطنية للشعب الناميبي ، توصلت منذ اسبوع فقط ، في ٢ كانون الاول / ديسمبر ، الى استنتاج هام يتعلق بمحادثات فريق الاتصال ، وذكرت ما يلي :

(تكلمت بالانكليزية)

"ولكن بعد التنبؤات الوردية في مطلع هذا العام ، يحوم شبح الانهيار . وستنبع الملامة على الولايات المتحدة ." (نيويورك تايمز ، ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٣١ ألف)

(واصلت كلامها بالروسية)

لقد ظهرت الافراط الرئيسية للدول الغربية الخمس خلال المناقشات المعنية بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا في مجلس الامن في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، عندما عارضت ثلاث من الدول الخمس مشروع القرار بشأن فرض جزاءات الازمة ضد جنوب افريقيا . وقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض مرة اخرى في ٣١ آب / اغسطس ١٩٨١ عندما صوتت معارضة لمشروع قرار مجلس الامن الذي ادان عمل جنوب افريقيا العدوانى ضد انغولا . وان نظام جنوب افريقيا العنصري بتأييد من شركائه الغربيين لجأ مؤخرا الى استراتيجيات اكثر تطورا لادامة وتعزيز سيطرته الاستعمارية

على ناميبيا . ان نظام بريتوريا ، اذ يتلاعب بأحكام قرار مجلس الأمن بشأن ارجاء الانتخابات، يبذل كل ما في وسعه لاقامة نظام عميل ، يتألف من ممبيه . واننا نعتقد بأنه يجب على المجتمع الدولي ان يرفض بكل حزم تلك المناورات التي تقوم بها جنوب افريقيا .

ويندين الوفد المنغولي بشدة محاولات بريتوريا وتلك الدول الغربية للربط بصورة مصطنعة بين التسوية الناميبيّة وجود القوات الكوبية في انفولا . وهذه مناورات اخرى ترمي الى عرقلة تسوية المسألة الناميبيّة والى اعاقة خطة الام المتحدة المتضمنة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان بطلان حجة هذا الربط واضح تماما . فتسوية المشكلة الناميبيّة مشكلة تتصلب بتصفية الاستعمار ، وأمام وجود القوات الكوبية في انفولا ، بناً طلي طلب حكومة هذا البلد ، فهو يتعلق بحق انفولا السيادي في الدفاع عن نفسها . ومن الجدير بالاعتبار ان العدد من البلدان الافريقية ، بما في ذلك دول خط العواجمة ، قد ارادت بشكل مباشر تلك المناورة وكشفت طابعها الحقيقي . وهكذا كان محاولات جنوب افريقيا وشركاؤها للربط بين هاتين المسألتين يجب ان تعتبر مناورات اخرى .

ان احتلال جنوب افريقيا في الشرعي المستمر لнациبيا ، واعمال العدوان المستمرة ضد الدول الافريقية المستقلة ، وتعزيز جنوب افريقيا لقدرتها العسكرية ، بما في ذلك تطوير الاسلحة النووية ، كل هذا يشكل تهديدا خطيرا للسلم الدولي ولأمن الشعوب . ولذلك يرى وفدنا ، كما ترى ظالبية الوفود ، انه ينبغي فرض جزاءات الرأمة على جنوب افريقيا بحجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، والاشتثال لهذه الاحكام بوصفها وسيلة فعالة لتحقيق تسوية نهائية عادلة للمشكلة الناميبيّة . وفي الختام ، يعرب وفدنا عن التأييد التام لشعب وحكومة جمهورية منغوليا الشعبية للکفاح العادل للشعب الناميبي بقيادة معته الشرعي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية "سوابسو" من اجل الحرية والاستقلال في الاستعمار والامبرالية . واننا على يقين بأن القضية العادلة للشعب الناميبي سوف تتكلل بالانتصار .

السيد كرافيتيس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان نظام بروتستوريا العنصري الاستعماري ، اذ يطأ بقد ميه على ميثاق الأمم المتحدة ويتجاهل العديد من قرارات هذه المنظمة واحتاجات الرأي العام العالمي ، يتثبت ، عبر السنين ، بالسيطرة على ناميبيا ويفرض نظامه العنصري على هذا القليم .

ويخضع زعماً جنوب افريقيا سكان ناميبيا الأصليين ، وفي المقام الأول طليعتهم السياسية المعترف بها ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لارهاب وقمع معموم . كما أنهم ينهبون بوحشية ثروات البلاد الطبيعية . وتتركز قوة غزو قواها ٢٠ ألف جندى في شمال ناميبيا وحدها الى جانب الوحدات العسكرية لجنوب افريقيا في المناطق الأخرى من البلاد . ويستغل العنصريون في جنوب افريقيا اقليم ناميبيا كقاعدة لارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المستقلة المجاورة الأخرى ، ولا سيما جمهورية أنغولا الشعبية . ان غارة جنوب افريقيا الأخيرة على ليسوتو قد أودت بأرواح عشرات من الأبراء .

ان سلوك نظام بروتستوريا العنصري المتغطرس خلال كل هذه السنوات ، يمكن تفسيره بذلك الدعم الواسع النطاق الذى يحصل عليه من القوى الامبرialisية الرئيسية . فبينما تدين ، بطريقة منافية وباللألفاظ ، سياسات ومارسات الفصل العنصري ، ترى بعض الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، في جنوب افريقيا وسيلة فعالة لاحباط حركات التحرر في الجنوب الافريقي وسلاحا للضغط على الدول الافريقية . فالحكومة الأمريكية ، اذ تختئ وراء سياسة اخترتها بنفسها ، تعتبر حركة التحرر الوطني مظهراً من مظاهر الارهاب الدولي . وهذه الحكومة هي التي تدافع باصرار عن الارهابيين في جنوب افريقيا . وقد بدأ ذلك بطريقة استفزازية في مجلس الأمن في آب/اغسطس العام الماضي حينما منعت الولايات المتحدة اعتماد قرار يدين أعمال العدوان واسع النطاق الذى شنته جنوب افريقيا على أنغولا . فمن الواضح أن للدول الغربية مصلحة أنانية في تقوية نظام بروتستوريا وفي ابقاء ناميبيا تحت حكم استعماري عنصري .

ان وثائق مجلس ناميبيا واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئات الأمم المتحدة الأخرى تفضح عمليات النهب التي تقوم بها الشركات الامبرialisية عبر الوطنية . وهذه

الأنشطة ترتكب انتهاكا للقرار ١ لمجلس ناميبيا الذي يدافع عن حق شعب ناميبيا في ادارة موارد بلاده المعدنية ، والذى أعلن أن أنشطة الشركات الأجنبية في الاقليم ، التي تعمل دون ترخيص من المجلس ، أنشطة غير مشروعة . ومع ذلك ، يواصل العديد من الشركات عبر الوطنية امتصاص موارد ناميبيا الطبيعية على نطاق واسع ، كالليورانيوم والماس الصناعي والرصاص والمعادن النادرة الأخرى . وتلعب الاحتكارات الأمريكية دورا قياديا في هذا النهب . فوفقا لما نشرته نيويورك تايمز في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي : " تمتلك ٢٥ شركة أمريكية وتواكبها ٢٠ في المائة من اجمالي استثمارات رأس المال الأجنبي في جنوب افريقيا " . وقد نمت هذه الاستثمارات في عام ١٩٨١ بمعدل ١٣% في المائة فبلغت ٢٦٠٠ مليون دولار .

وقد أثارت تلك المجتمع الدولي ذلك حنق اقتصاد جنوب افريقيا بيلاتين الد ولارات مؤخرا بفضل قرض صندوق النقد الدولي . ان ما يسمى بالطبيعة الفنية للقرض يأخذ شكلا مختلفا تماما لو نظر اليه في اطار اعتداءات جنوب افريقيا ونفقات النظام في حربه غير المعلنة ضد جمهورية أنغولا الشعبية . ويقدر الخبراء أن القرض البالغ بليون دولار يغطي تماما نفقات جنوب افريقيا العسكرية من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ . ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا تلقت في ١٩٧٦ قرضا آخر من صندوق النقد الدولي يبلغ ٤٤ مليون دولار في الوقت الذي بلغت فيه نفقاتها العسكرية ٤٥ مليون دولار . ولا داعي - على حد ما يقال - للتعليق .

وفي هذا الصدد ، فإن التعاون المستمر من جانب بعض الدول الغربية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ودول أخرى أعضاء في حلف شمال الأطلسي وأسرائيل ، مع نظام الأقلية البيضاء غير الشرعي في الميدان العسكري ، بل أكثر من ذلك في الميدان النموي ، يصبح أمرا خطيرا للغاية . وانتهاكا لحظر الأسلحة الالزامي من جانب الامم المتحدة فسي ١٩٧٧ ، لم تساعد هذه الدول على خلق آلية عسكرية لنظام بريطانيا العدوانية فحسب ، بل هي تكفل تحويل جنوب افريقيا الى مصدر رئيسي للتكنولوجيا العسكرية . وبموجب ما نشرته الكريستيان ساينس مونيتور في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ : "[صُدِّرت] جنوب افريقيا في ١٩٧٩ أسلحة بلغت قيمتها ٦٠ مليون دولار" (ص ٨) .

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يشاطر النتيجة التي توصل اليها مؤتمر باريس للعقوبات ضد جنوب افريقيا بأن استمرار تعاون بعض الدول الغربية ، سياسيا واقتصاديا

وحسكريا ، فضلا عن صلات الشركات عبر الوطنية مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، يشكل عقبة أساسية أمام بلوغ شعب ناميبيا تقرير المصير والاستقلال .

ان الطريق الىتسوية مشكلة ناميبيا معروفة للجميع . ان هذا الطريق مذكور في قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٣ (١٩٧٨) الذي ينص على اجراء انتخابات حرة وعلى انتقال البلاد الى الاستقلال تحت اشراف دولي . ومع ذلك ، يطبق العنصريون في جنوب افريقيا بموافقة الدول الغربية سياسة تسعى الىتسوية تسمى " داخلية " ترمي الى اختلاق نظام عميل في ناميبيا وعزل سوابو وابعادها عن تقرير مصير بلادها ، ومن أجل تأجيل عملية تحرير ناميبيا من نير المستعمرتين والعنصريين في بريتوريا الى ما لا نهاية ، ومن أجل فرض قرار استعماري جديد بشأن مشكلة ناميبيا ، ولا خراج المشكلة من اطار الأمم المتحدة ، لا يزال العنصريون في جنوب افريقيا ومن يحتملهم من أعضاء فريق الاتصال يضعون أنواعا مختلفة من الشروط والعقبات . وقد ربطت مسألة منح الاستقلال لناميبيا بشكل استفزازي ، بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا وبرضوخ أنغولا لتهديدات مختلفة . هذه محاولة أخرى للتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . ويعين على الجمعية العامة أن تدين ، بشكل قاطع ، محاولة جنوب افريقيا والدول أعضاء فريق الاتصال لاحباط تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا ولا قامة استقلال مزيف لناميبيا تحت حكم عميل .

وقد كرر وفد أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في الأمم المتحدة أن ضمان حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، على أساس صيانة وحدة البلاد وسلامتها الأقليمية ، بما فيها خليج والفيش والجزر الساحلية وانسحاب جنود وادارة جنوب افريقيا لمن ناميبيا دون قيد أو شرط ونقل جميع الصالحيات لسوابو ، التي اعترفت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بصفتها ممثلا وحيدا لشعب ناميبيا ، هذا هو الضمان الوحيد الذي يستطيع أن يساعد على تحقيق تسوية سياسية عادلة لمسألة ناميبيا . ان موقفنا ثابت ويقوم على المبادئ .

ان وفد أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لديه اقتناع عميق بأن تضافر جهود جميع الدول ، وعزل مقاطعة النظام العنصري في الشؤون الدولية وحد هما ، مما اللذان يستطيعان اجبار

جنوب افريقيا ان تنساع لقرارات الامم المتحدة بشأن منح الاستقلال لناميبيا وانها احتلالها غير المشروع . وتملي هذه الحاجة بالحاج مصالح القضاء السريع على آخر معقل للاستعمار في الجنوب الافريقي وال الحاج الى تعزيز السلم والأمن بالإضافة الى ضرورة النهوض بالتعاون الدولي الواسع النطاق وتقديم الشعوب الوطنية والاجتماعي . وبالتالي فنحن نؤيد طالبة الدول الافريقية بفرض مجلس الأمن عقوبات الزامية شاملة فورا ضد جنوب افريقيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان أحبط الأعضاء علما بأنه لا يزال لدينا ٧٠ وفدا طلبوا الحديث بشأن هذا البند . وفي الوقت ذاته ، لدينا التزامات سابقة تجاه عدد من اللجان الرئيسية لتعذر تقاريرها ابتداء من صباح الخميس ١٦ كانون الأول / ديسمبر .

وهذا يعني اننا يجب ان نختتم مناقشتنا الحالية بانهاء جلسة الجمعية مساء الغد . ومن أجل أن نقوم بذلك ، يتبعين علينا أن تكون لدينا جلسة مطولة هذا المساء ومساء الغد على السواء . وبينما أقدر ان بعض الممثلين قد يصيغ لهم الانزعاج فان من الضروري لجميع المتكلمين - واكرر جميع المتكلمين - ان يكونوا مستعدين للادلاء ببياناتهم حسب النظام الذي ادرجوها به في قائمة المتكلمين .

لذلك ، يتبعين عليّ أن أناشد الأعضاء التعاون في اتمام المناقشة بشأن هذا البند في مساء الغد ، حيث انه لم يكن من الممكن ان نواصل النقاش في صباح الخميس . وكما يعلم الأعضاء ، اننا في مرحلة متقدمة للجمعية العامة ، وانني مصمم على أن انتهي من أعمال الجمعية في التاريخ الذي اتفقنا عليه أي ٢١ كانون الأول / ديسمبر .

لذلك أناشد الأعضاء التعاون .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠